

الدكتور  
عبد الفتاح محمود إدريس  
أستاذ الفقه المقارن  
بجامعة الأزهر

موقف الشريعة الإسلامية  
من

# الرقص

A.M.

الطبعة الثانية  
١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م  
حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف





الدكتور  
عبد الفتاح محمود إدريس  
أستاذ الفقه المقارن  
بجامعة الأزهر

موقف الشريعة الإسلامية  
من



الطبعة الثانية  
١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م  
حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،  
سيدنا محمد الهادي الأمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديه وسار  
على نهجه إلى يوم الدين .... وبعد :

فإن الرقص من الأمور التي عرفها الأقدمون ، وولع بها المحدثون ،  
فأنشئت لأجل تعلم حركاته وإجاداتها المعاهد ، وانكب الكثيرون على الدراسة  
فيها رجالا ونساء ، وأنشئت لأجل ممارسته صالات ومنتديات ، تمنح الجوائز  
لمن يجيد أدائه ، وقامت الفرق التي تضم إليها كل من أجاد الرقص ، فاتخذة  
هؤلاء وغيرهم حرفة ووسيلة للكسب ، وإن كانت بعض الشعوب القديمة قد  
اتخذته كأحد الطقوس الدينية في شرائعها الباطلة ، فعذوه شعيرة تؤدي للشكر  
على النعم ، أو النصر ، أو لرفع الضر ، أو غير ذلك ، فإن من بين جماعات  
المسلمين جماعة من المتصوفة ، <sup>(١)</sup> إذا حصل لهم وُجْد <sup>(٢)</sup> بعد سماع قول  
موزون أو غيره رقصوا ، فلهذا وغيره استخرت الله سبحانه وتعالى في

---

<sup>(١)</sup> الصوفية : هم أرباب العلوم الروحانية ، وأهل الإشارات إلى الحقائق ، المتشبهون  
بالفقراء ، والمعروفون بالرقّة والذين يعزى إليهم العلم والعمل . (الغزالي : إحياء  
علوم الدين ٦/١٦).

<sup>(٢)</sup> الوجد : عبارة عن " حالة يثمرها السماع ، وهو وارد حق جديد عقيب السماع ، يجده  
المستمع من نفسه " ، وهو بهذا المعنى إما أن يكون مرده إلى مكاشفات ومشاهدات ،  
هي من قبيل العلوم والتشبيهات ، وإما أن يكون مرده إلى تعبيرات وحالات ، هي من  
قبيل الشوق والحزن والخوف والقلق والسرور والأسف والندم والبسط والقبض ،  
والوجد ينقسم بحسب تكلفه وعدمه إلى قسمين : وجد هاجم ، يهجم على الواجد من  
غير تكلف ، ووجد متكلف ، يرد على الواجد بنوع من التكلف ويسمى " التواجد " ،  
وهذا يتنوع إلى نوعين : تواجد محمود يتوصل به إلى استدعاء الأحوال الشريفة  
واجتلابها بالحيلة ، وتواجد مذموم يقصد به الرياء وإظهار الأحوال الشريفة مع خلو  
المتواجد منها . (إحياء علوم الدين ١٢/١٦ ، الزبيدي : إتحاف السادة المتقين  
٥٤٨/٦).

الكتابة في هذا الموضوع الذي عزت مصادره ، فكان أن شرح صدرى له ، فقامت أنقب في بطون الكتب على أثر على ما يروى غلة الصادى ، فما وجدت من تعرض لبيان حكمه إلا القليل من الفقهاء ، وقد ذكروا حكمه في عبارات موجزة مقتضبة ، باستثناء فقهاء الشافعية الذين تناولوه بشئ من التفصيل ، وإذا كان هؤلاء جميعا قد بينوا حكم مجرد الرقص إذا تعاطاه رجل أو امرأة ، فإما ذلك بحسب صورته البسيطة التي كانت معروفة في زمنهم ، إذ لم يكن قد عرف بعد ذلك الرقص الذي احتضنته معاهد الغرب ، فأفرخ ثماره الشيطانية التي كان نتيجتها هذا الكم الهائل من أنواع الرقصات : كالباليه ، والتانجو ، والسامبا ، والرومبا ، والروك ، والتويست ، والچيرك ، وغيرها من أنواع تؤدي انفرادا أو في أزواج أو جماعات ، ولما كان حكم هذه الأنواع يشمل حكم مجرد الرقص الذي بينه الفقهاء ، إلا أن هذه الأنواع تتضمن محرمات أخر ، غير مجرد القيام بحركات الرقص ، فيصير الرقص بانضمام هذه المحرمات إليه محرما ، على مذهب القائلين بإباحة مجردة أو كراهته ، وبصير أشد حرمة وإثما بانضمامها ، على مذهب القائلين بحرمة مجردة .

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة :  
تناولت في المقدمة بيان حقيقة الرقص ، وتاريخه وأنواعه .  
وخصصت المبحث الأول لبيان حكم مجرد الرقص ، فذكرت مذاهب العلماء في حكم رقص المتصوفة وأصحاب الأحوال وغيرهم .

وعقدت المبحث الثاني لبيان حكم الرقص الفردي الذي تقوم به المرأة غير مصحوبة برجل ، والرقص الزوجي الذي يكون بين رجل وامرأة ، والرقص الجماعي الذي يشترك فيه رجال ونساء ، وذلك في مطلبين : تناولت في المطلب الأول منهما : حكم الرقص الفردي ، وبينت فيه ما يتضمنه هذا الرقص - غير ما تأتي به المرأة من حركاته - من إبدائها عورتها التي أمرت بسترها عمن لا يحل له النظر إليها ، ونظر الرجال الأجانب إلى عورتها من غير ضرورة أو حاجة ، وذلك في فرعين : بينت في الأول منهما : حكم إبداء المرأة المشتهة عورتها بحضرة من لا يحل له أن ينظر إليها من الرجال الأجانب ، وقد ذكرت على سبيل الاجمال في هذا الصدد



آراء العلماء فيما يعد عورة منها فيجب عليها ستره ، وبينت في الفرع الثاني: حكم نظر الرجال الأجانب إلى عورة الأجنبية المشتهة ، فذكرت المواضع التي يرخص فيها للرجل أن ينظر إلى ما يعد عورة من المرأة الأجنبية عنه على سبيل الإجمال ، ثم بينت بعد هذا رأى العلماء في حكم نظر الرجل إلى ما يعد عورة من المرأة الأجنبية في غير هذه المواضع ، وبينت في المطلب الثاني : حكم الرقص الزوجي والجماعي ، وذلك في فرعين : تناولت في الأول منهما : حكم الرقص الزوجي الذي يكون بين الرجل وزوجته في خلوة عن الناس ، أو في محضر منهم أو كانوا بحيث يشاهدون رقصهما بوسائل نقل الصورة ، وذلك الذي يكون بين رجل وامرأة أجنبية عنه ، وقد بينت فيما يحرم منهما ما اشتمل عليه من أمور محرمة ، وتناولت في الفرع الثاني : حكم الرقص الجماعي الذي يشترك فيه الرجال والنساء ، فبينت ما يتضمنه ذلك الرقص من أمور محرمة .

وبينت في الخاتمة : حكم تعليم الرقص ، واحترافه ، والتكسب به ، والمعاوضة عليه .

والله أسأل أن يجنبني الخطأ والزلل ، وأن يلهمني الصواب في القول والعمل ، وأن يتقبل هذا العمل بقبول حسن ، وأن يجعله في ميزان حسناتي ، يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم ، وأن ينفع به إنه سميع مجيب الدعاء .

دكتور

عبد الفتاح محمود إدريس

## مقدمة

### فى حقيقة الرقص وتاريخه وأنواعه

أولاً : حقيقة الرقص :

معنى الرقص فى عرف أهل اللغة :

الرقص والرَّقْصَان : الخبب ، وهو نوع من العدو ، والرقص : مصدر  
رقص يرقص رقصاً ، وأرقصه ، ورجل مرقص : كثير الخبب ، ورقص  
اللَّعَاب يرقص رقصاً : لعب ، فهو رقص ، وأرقصت المرأة صبيها ،  
ورقصته : نَزَّتْه ، قال أبو بكر : والرقص فى اللغة : الارتفاع والانخفاض ،  
وقد أرقص القوم فى سيرهم : إذا كانوا يرتفعون وينخفضون ، والصحيح فى  
المصدر التحريك عن ابن دريد وسيبويه ، ولا يكون الرقص إلا للآعب  
والإبل ، ويقال لما سواه : القفز والنقز<sup>(١)</sup>.

معنى الرقص فى عرف الفقهاء :

عرفه بعضهم فقال : " هو مجرد حركات على استقامة أو اعوجاج "<sup>(٢)</sup>.

ثانياً : تاريخ الرقص وأنواعه :

ارتبط الرقص بين الشعوب البدائية بالدين ، فهو نوع من التعبير عن  
الشعور الجماعى عندهم ، إذ رقص الهنود الحمر وبعض قبائل إفريقيا لشكر  
آلهتهم على النصر ، أو لتنمية الزراعة ، أو لتوفير الصيد ، أو لتمثيل  
الحوادث فى تاريخ القبيلة أو أساطيرها ، وفى اليونان القديمة والهند ارتبط  
الرقص بتطور المسرح ، وتأثرت الرقصات الأولية لليابان بالرقصات  
الصينية القديمة ، التى تطورت ونظمت فى معهد لدراسة الرقص فى القرن  
الرابع عشر الميلادى ، وقد تنفّس الرقص فى القرون الوسطى على هيئة  
نوبات هستيرية فى بعض الأحيان ، وبدوافع دينية فى أحيان أخرى ، والرقص  
كنشاط اجتماعى ووسيلة للترفيه ، لم يظهر إلا فى عصور حديثة نسبياً ، أما

(١) الزبيدى : تاج العروس ٣٩٨/٤ ، ابن منظور : لسان العرب ١٧٠٤/٣ " رقص " .

(٢) الشربيني الخطيب : مغنى المحتاج ٤٣٠/٤ ، الرملى : نهاية المحتاج ٢٩٨/٨ .



فى القرون الوسطى فكان الرقص الاجتماعى قاصدا على المتقنين وبلاط الملوك لاسيما فى فرنسا ، وقد انتشر فى القرن السادس عشر نوع من الرقص الهادى فى بلاط " شارل التاسع " ، ونوع آخر من الرقص القوى السريع بين الريفين ، وظهرت " الباليه " لأول مرة فى البلاط الإيالى فى القرن السادس عشر ، ثم انتشرت بعد ذلك فى فرنسا ، وزاد الاهتمام بالرقص فيها ، فأنشئت أكاديمية الرقص الملكية سنة ١٨٦٢ ، ومن الرقصات التى شاعت حينئذ : الكورانت ، والسرابند ، والجافوت ، والمينويت ، وقد بدأ الرقص فى أزواج فى بداية القرن التاسع عشر ، حين انتشرت رقصة البولكا فى براغ ، والفالس فى فيينا ، وقد انتقل الرقص من فرنسا إلى إنجلترا فى القرن السابع عشر ، فشاعت بين الإنجليز ، رقصة روجردى كوفرلى ، وظهرت أنواع من الرقص فى دول أخرى مثل : المازوركا والبولونيز فى بولندا ، والكازاردا فى المجر ، والفنداجو والبوليرو والسجويدللا فى أسبانيا ، والترانتيلو والسلفاريللو فى إيطاليا ، والفالس والجالبوب فى ألمانيا ، والبولكا والسكويش فى بوهيميا ، والستراتسباى فى أسكتلنده ، والجيج فى أيرلنده ، وقد خرجت من أمريكا رقصات الفوكس تروت ثم الجاز ، ثم الشارلستون ، وهذه الأخيرة قد مهدت للرقصات الحديثة مثل : الروك أند رول والتويست والجيرك وغيرها ، كما ظهرت رقصات التانجو والسامبا والرومبا فى أمريكا اللاتينية .

وهناك نوع من الرقص الشعبى فى كل دولة ، مثل الفنداجو الأسباني ، ورقص موريس الإنجليزى ، والكازاردا المجرى ، والبولكا البوهيمى ، والدبكة السورية ، ورقص الخيل والتحطيب فى مصر ، وتوجد معاهد لتعليم الرقص الشعبى فى إنجلترا وأمريكا وغيرها من بلاد العالم ، وينقسم الرقص من حيث جنس من يؤديه إلى : رقص يؤديه الرجال فقط ، ورقص يؤديه النساء فقط ، ورقص مختلط يجمع بين الجنسين ، وينقسم من حيث عدد

المشاركين فيه إلى : فردى ، وثنائى ، وثلاثى ، ورباعى ، وغير محدود العدد (١) .

وأتناول بيان حكم الرقص بأنواعه فى مبحثين على النحو التالى :  
المبحث الأول : حكم مجرد الرقص .  
المبحث الثانى : حكم الرقص الفردى والزوجى والجماعى .

---

(١) مجموعة من العلماء : الموسوعة العربية الميسرة / ٨٧٦-٨٧٧ ، مجموعة من العلماء : الموسوعة الثقافية / ٤٨٧ .

## المبحث الأول حكم مجرد الرقص

أبين في هذا المبحث حكم الرقص مجردا ، عما يقتَرَن به من الأمور الأخر ، التي يكون لها أثر في القول بتحريمه عند انضمامها إليه ، وليس ثمة خلاف بين الفقهاء على حرمة الرقص ، إذا كان تثنيا وتكسرا ، أو إثيانا بأفعال المختئين <sup>(١)</sup> - المتشبهين بالنساء في حركاتهم وهيناتهم - وإنما الخلاف بينهم على حكمه إذا خلا من ذلك ، ولهم فيه مذاهب أربعة :

### المذهب الأول :

يرى أصحابه إباحة الرقص ، على تفصيل بين بعضهم في ذلك .

فيرى بعض الشافعية - كالقوراني وغيره - إباحة الرقص مطلقا ، وفصل إمام الحرمين في حكمه ، فقال : إن أكثر منه ، بحيث أسقط المروءة حرم ، وإلا فلا ، وبمثل قوله قال الرافعي وابن أبي الدم ، وغيرهما من أصحاب الشافعي ، وقال بعض الشافعية : إن كان بقصد اللهو أو اللعب فهو محرم ، وإن لم يكن فيه هذا القصد فهو جائز ، وقال فريق ثالث منهم : إنه

---

<sup>(١)</sup> المختنث - بفتح النون المشددة وكسرها - هو من يشبه النساء في إلانة الكلام ، والزَّيِّ ، والتثني والتكسر في المشية ، كما يشبههن في نغمة الصوت ، والنظر ، والعقل ، وذلك بأصل الخلقة ، وهو بهذا المعنى يختلف عن المختنث تصنعاً ، والذي هو من الفسقة ، وهو من يتشبه بالنساء في زيهن ، وتلوين الكلام ، ومخيلة الوطء اختياراً ، بأن يمكن غيره من نفسه ، قال ابن عبد البر : ليس المختنث هو الذي تعرف فيه الفاحشة خاصة ، وإنما التخنيث بشدة التأنيث في الخلقة ، حتى يشبه المرأة في اللين ، والكلام ، والنظر ، والنغمة ، والعقل . (المرغيناني : الهداية ، قاضي زادة : نتائج الأفكار ، البابرتي : العناية ١٠٨/٨ ، ابن عابدين : رد المحتار ٢٣٩/٥ ، ابن قدامة : المغني ٢٥/٧ ، البهوتي : كشف القناع ١٢/٥ ، الشيباني : نيل المأرب ١٣٩/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم بهامش إرشاد الساري ٤٨٩/٨ ، الشوكاني : نيل الأوطار ٢٤٦/٦) .



جائز في قدوم كل غائب ، وفي كل سبب يباح السرور به ، وقال ابن حزم :  
يجوز الرقص والزفن <sup>(١)</sup> في أيام الأعياد <sup>(٢)</sup> .

### المذهب الثاني :

يرى من ذهب إليه أن الرقص يحرم إتيانه مطلقا ، سواء في هذا رقص  
الصوفية أو غيرهم .

إلى هذا ذهب الحنفية ، وقال ابن عابدين : إن من يستحل الرقص ،  
الذي هو عبارة عن التمايل والخفض والرفع بحركات موزونة ، كما يفعله  
بعض المتصوفة ، قال العلماء بكفره ، وقد نقل في البزازية عن القرطبي  
إجماع الأئمة على حرمة هذا الرقص ، قال : ورأيت فتوى لشيخ الإسلام  
الكرماني بتكفير مستحل هذا الرقص ، وقد ذهب إلى حرمة إتيان الرقص  
مطلقا بعض الشافعية ، والحنابلة ، وقال ابن تيمية : إن الرقص لم يأمر الله  
عز وجل به ، ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من الأئمة <sup>(٣)</sup> .

### المذهب الثالث :

يرى أصحابه كراهة إتيان الرقص .

---

<sup>(١)</sup> الزفن : هو الرقص ، وقيل : إنه شبيه به ، وأصله النفع الشديد ، والركل بالرجل ،  
وزفن يزفن زفنا : إذا رقص ، والزفان : الرقاص ، ويقال : الصوفية زفانة حفانة : أي  
يرقصون ويحفنون الطعام بحفناتهم ، والزفان : الرقص (تاج العروس ٢٢٦/٩ ،  
الزمخشري : الفائق في غريب الحديث ١١٢/٢ ، ابن الأثير : النهاية في غريب  
الحديث والأثر ٢٥/٢) .

<sup>(٢)</sup> نهاية المحتاج ٢٩٨/٨ ، الهيتمي : كف الرعاع / ٢٣ ، حاشية الجمل على شرح  
المنهج ٢٨١/٥ ، إتحاف السادة المتقين ٤٨٩/٦ ، ٥٦٧ ، ابن حزم : المحلى ٩٢/٥ ،  
العيني : عمدة القاري ٢٧٢/٦ .

<sup>(٣)</sup> جماعة من علماء الهند : الفتاوى الهندية ٣٥٢/٥ ، رد المحتار ٣٠٧/٣ ، مغنى  
المحتاج ٤٢٠/٤ ، ابن عبد السلام : قواعد الأحكام ٢٢٠/٢ ، كف الرعاع / ٢٨ ،  
ابن مفلح : الفروع ٥٧٣/٦ ، ابن تيمية : مجموعة الرسائل الكبرى ٣١٣/٢ .

وقد ذهب إليه بعض الشافعية ، وجمهور الحنابلة (١) .

#### المذهب الرابع :

فصل من ذهب إليه في حكم الرقص ، بين رقص أصحاب الأحوال والمتصوفة ، وبين رقص غيرهم ، فقالوا : بجوازه بلا كراهة للمتصوفة وأصحاب الأحوال ، وكراهته لغيرهم .

إلى هذا ذهب الغزالي وغيره من أهل التصوف (٢) .

#### أدلة المذاهب :

استدل أصحاب المذهب الأول على ما ذهبوا إليه من إباحة الرقص بما يلي (٣) :  
أولا : الكتاب الكريم :

قال تعالى لأيوب عليه السلام : " اركض برجلك " (٤) .

#### وجه الدلالة من الآية :

إن أيوب عليه السلام نادى ربه ، مستغيثا به ، إنى مسني الشيطان ببلاء في جسدي ، و عذاب بذهاب مالي وولدي ، فاستجاب الله له ، وقال له : " اركض برجلك " ، أى حرك الأرض وادفعها برجلك ، إذ الركض : هو الدفع بالرجل وتحريكها ، فأمره الحق سبحانه بضرب الأرض برجله (٥) ، ففي الآية دلالة على جواز الرقص ، لأن فيها أمرا بضرب الأرض بالرجل ، والركض في معناه ، لأن الرقاص يضرب الأرض برجله .

---

(١) مغنى المحتاج ٤/٤٣٠ ، إتحاف السادة المتقين ٦/٥٦٧ ، الفروع ٤/٨٥٨ .

(٢) الفتاوى الهندية ٥/٣٥٢ ، كف الرعاع / ٢٣ ، إحياء علوم الدين ٦/٥٦٦ .

(٣) نهاية المحتاج ٨/٢٩٨ ، مغنى المحتاج ٤/٤٣٠ ، حاشية الجمل ٥/٣٨١-٣٨٢ ،

إحياء علوم الدين ٦/٥٦٦ ، كف الرعاع / ٢٤-٢٥ ، الفروع ٤/٤٥٩-٤٦٠ ،

ابن الجوزي : تلبس إبليس / ٢٥٨-٢٥٩ ، المحلى ٤/٢٤٦ ، ٥/٩٢-٩٣ .

(٤) من الآية ٤٢ من سورة ص .

(٥) الطبري : جامع البيان ٢٣/١٠٧ ، القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٨/٥٦٥٥ .

اعترض على الاستدلال بها :

أ - قال ابن الجوزي : إن الاحتجاج بالآية لا يفيد القائلين بجواز الرقص ، لأن أيوب عليه السلام لو كان قد أمر بضرب الأرض برجله فرحا ، لكان لهم فيه شبهة ، وإنما أمر بضرب الأرض برجله لينبع الماء<sup>(١)</sup> .

ب- قال ابن عقيل : أين الدلالة في مبتلى ، أمر عند كشف البلاء بأن يضرب برجله الأرض ، لينبع الماء إعجازا من الرقص ! ، ولئن جاز أن يكون تحريك رجل قد أنحلها تحكم الهوام ، دلالة على جواز الرقص في الإسلام ، لجاز أن يجعل قوله تعالى لموسى عليه السلام : " اضرب بعصاك الحجر " <sup>(٢)</sup> ، دلالة على جواز ضرب الجماد بالقضبان ، ولم يقل بذلك أحد من المسلمين ، نعوذ بالله من التلاعب بالشرع <sup>(٣)</sup> .

ثانيا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى أن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم حجلوا ، لما ورد عليهم سرور أوجب ذلك ، وكان هذا في قصة أمانة ابنة حمزة بن عبد المطلب " إذ اختصم فيها علي بن أبي طالب ، وأخوه جعفر ، وزيد بن حارثة رضي الله عنهم ، وتشاحوا في تربيتها ، ورأى كل واحد منهم أحقيته بها من غيره ، فقال علي : أنا أخرجتها من مكة من المشركين ، وأنا ابن عمها ، وقال جعفر : وأنا ابن عمها ، وخالتها عندي ، وقال زيد : أنا عمها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي : " أنت مني وأنا منك " ، فحجل علي ، وقال لجعفر : " أشبهت خلقي و خلقي " ، فحجل وراءه حجل علي ، وقال لزيد : " أنت أخونا ومولانا " ، فحجل وراءه حجل جعفر ، ثم قال صلى الله عليه وسلم : " ادفعوها إلي

(١) تلبس إبليس / ٢٥٨ .

(٢) من الآية ٦٠ من سورة البقرة .

(٣) تلبس إبليس / ٢٥٨ .



خالتها " ، فدفعت إلى جعفر " (١).

وجه الدلالة منه :

إن كل سرور مباح يجوز تحريكه ، والرقص سبب في تحريك السرور والنشاط ، وما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لهؤلاء الصحابة ، يعد داعية من دواعي سرورهم ، دفعهم إلى التعبير عنه وتحريكه بالرقص ، على طريقة الحجل ، وذلك برفع إحدى الرجلين والقفز على الأخرى ، وقد كان حجلهم هذا بمحضر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم ينكر عليهم ، فدل هذا على إباحة ما كان على هذه الكيفية من الرقص ، إذا كان ثمة سرور يدعو إليه .

اعترض على الاستدلال به :

أ - قال ابن حجر الهيتمي : إن هذا الحديث منكر ، وألفاظه موضوعة مزورة ، وما ذكر عن هؤلاء الثلاثة ، فهو كذب مخلق لا تحل روايته ، ولا الاحتجاج به ، ولو سلم صحته لم تتحقق حجته ، لأن المحرم من الرقص هو ما كان فيه تكسر وتشن كفعل المخنثين ، وما فعله هؤلاء

---

(١) الحجل : هو رفع إحدى الرجلين والقفز على الأخرى من الفرع ، وقد يكون بالرجلين ، إلا أنه يكون قفزا ، وقيل : القفز مشي المقيد ، ويقال : حجل المقيد : يحجل ويحجل حجلا وحجلانا : إذا رفع رجلا وتريث في مشيه على رجله . (النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٣٤٦ ، الفيروز آبادي : القاموس المحيط ٣/٣٦٦) ، وخالة أمامة ابنة حمزة هي أسماء بنت عميس ، وكانت تحت جعفر بن أبي طالب ، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه من حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء ، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه من حديث معمر عن قتادة ، وليس في أي منهما ذكر لحجل هؤلاء الصحابة ، وأخرجه البيهقي في سننه من طريق هاني بن هاني عن علي رضي الله عنه ، وهو وإن ذكر فيه الحجل ، إلا أنه قال فيه : إن هاني بن هاني ليس بالمعروف جدا . ( صحيح البخاري ٥/٢٩١ - ٢٩٢ ، عبد الرزاق : المصنف ١١/٢٢٧ ، البيهقي : السنن الكبرى ١٠/٢٦٦ ، عمدة القاري ١٧/٢٦٢ ) .

الصحابة ليس منه فى شئ ، فلا يكون دليلا على إباحة الرقص .<sup>(١)</sup>

ب- قال ابن الجوزى : إن الحجل نوع من المشي ، يفعل عند الفرح ، فأين هو من الرقص! .<sup>(٢)</sup>

أجيب عن هذا الوجه :

قال الزبيدي : إن ما فعله هؤلاء الصحابة إنما هو من جملة الرقص ، والرقص مختلف ، وهل حركتهم إلا نوع مخصوص على ترتيب خاص ، والرقص مثل ذلك .<sup>(٣)</sup>

٢- روى عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت : " كان يوم عيد ، يلعب السودان بالدرق والحراب ، فإما سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإما قال : " تشتهين تنظرين ؟ " ، فقلت : نعم ، فأقامنى وراءه خدى على خده ، وهو يقول : " دونكم يابنى أرفده " ، حتى إذا مللت قال : " حسبك ؟ " ، قلت : نعم ، قال : " اذهبي " ، وفى رواية أخرى قالت : " جاء حبش يزفنون فى يوم عيد فى المسجد ، فدعانى النبی صلى الله عليه وسلم ، فوضعت رأسى على منكبه ، فجعلت أنظر إلى لعبهم حتى كنت أنا الذى أنصرف عن النظر إليهم ، فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن ، الحريصة على اللهو " ، وجاء فى بعض طرق الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : " بينما الحبشة يلعبون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرابهم ، إذ دخل عمر ابن الخطاب ، فأهوى إلى الحصباء ليحصبهم بها ، فقال له النبی صلى الله عليه وسلم : " دعهم يا عمر " ، وفى رواية أخرى زيادة : " لتعلم اليهود أن فى ديننا فسحة وأنى بعثت بحنيفة سمحة " .<sup>(٤)</sup>

(١) كف الرعاع / ٢٥ .

(٢) تلبیس ایلیس / ٢٥٨ .

(٣) إتحاف السادة المتقين ٢٦٨/٦ .

(٤) الدرق: جمع الدركة : وهى نوع من الترسة تتخذ من الجلود ، وقيل : هى ترس -

### وجه الدلالة منه :

إن هؤلاء القوم قد رقصوا بحرابهم ودرقهم في المسجد في يوم عيد ، وهو مما يدنو إلى السرور المباح ، وقد رآهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم ينكر عليهم رقصهم ، بل أغراهم بالمضي فيما هم فيه ، إذ قال : " دونكم يا بني أرفده " ، ولم يكتف بهذا بل دعا السيدة عائشة رضي الله عنها للنظر إلى زفتهم ولعبهم ، ومنع عمر رضي الله عنه من إيذائهم ، وكان عمر رضي الله عنه قد بنى على الأصل ، وهو تنزيه المساجد عن مثل ذلك ، فبين له النبي صلى الله عليه وسلم أن التعمق والتشدد يناقيان قاعدة شريعته صلى الله عليه وسلم ، من التيسير ، فدل هذا على أن الرقص مباح ، إذا كان الذي دعا إليه فرح مباح ، كما في هذا الحديث .

### اعتراض على الاستدلال به :

أ - قال النووي : إن الزفن في الحديث قد حملته العلماء على التوثب بالسلاح ، واللعب بالحراب ، على قريب من هيئة الراقص ، لأن معظم الروايات إنما فيها لعبهم بحرابهم ، فتناول هذه اللفظة على موافقة سائر الروايات .<sup>(١)</sup>

---

- من جلود ليس فيه خشب ولا عقب ، والحراب : جمع الحربة : وهي آلة دون الرمح ولا تعد من الرماح ، وبنو أرفدة : هو لقب للحبشة ، والحصباء : هي الحصى ، ومنه : المحصب ، وهو موضع الجمار بمعنى : وقوله صلى الله عليه وسلم : 'دونكم ' هو من ألقاها الإغراء ، وقد حذف المغرى به ، وتقديره : عليكم بهذا اللعب الذي أنتم فيه (ابن منظور : لسان العرب / ١٣٦٣ 'دوق' ، ٨١٦ 'حرب' ، الرازي : مختار الصحاح / ٢٤ 'حصب' ) ، والحديث أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين من حديث عروة عن عائشة ، وأخرجه أحمد في مسنده وعبد الرزاق في مصنفه من حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة (صحيح البخاري ١/١٩٦ ، صحيح مسلم ١/٣٥٢ ، البنا : الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد ٣/٧٢ ، مصنف عبد الرزاق ١٠/٤٦٥) .

(١) النووي : شرحه على صحيح مسلم ٦/١٨٦ .



أجيب عن هذا الاعتراض :

قال الزبيدي : إن الأصل عدم تعارض الروايات ، وليس بين الأحاديث تعارض ولا مخالفة ليقع الجمع ، فإن تلك الأحاديث فيها ذكر اللعب بالحرايب ، ومن جملة اللعب الرقص ، ففي هذه الرواية تبيين لبعض ذلك المجل ، وحاصله : أنهم رقصوا ولعبوا بحرايبهم ، وهذه هي عادة السودان إلى الآن ، يرقصون ويذفون حرايبهم ثم يتلقونها .<sup>(١)</sup>

ب- قال ابن حجر الهيتمي : إن هذا الحديث لا يتناول محل النزاع ، فإن ما فعله الحبشة لم يكن رقصا أو ضربا بالأقدام ، وإنما كان لعبا بالسلاح ، وتأهبا للكفاح ، تدريبا على استعمال السلاح في الحرب ، وتمرينا على الكر والفر والطعن والضرب ، وإذا كان هذا هو الشأن ، فأين أفعال المختئين من أفعال الأبطال والشجعان .<sup>(٢)</sup>

ج- قال ابن الجوزي : إن زفن الحبشة نوع من المشي بتشبيب يفعل عند اللقاء في الحرب ، وليس من الرقص في شيء .<sup>(٣)</sup>

د - قال القرطبي : إن الذي فعلته الحبشة أمر يرجع إلى الحرب ، فمرده إلى أمر ديني .<sup>(٤)</sup>

هـ- قال الصنعاني : إن اللعب بالحرايب ليس لعبا مجردا ، بل فيه تدريب الشجعان على مواضع الحروب ، والاستعداد للعدو ، ففي ذلك من المصلحة التي تجمع عامة المسلمين ، ويحتاج إليها في إقامة الدين ، ولذلك أجزى فعلها في المسجد .<sup>(٥)</sup>

---

(١) إتحاف السادة المتقين ٥٦٧/٦ .

(٢) كف الرعاع / ٢٥ .

(٣) تلبيس إبليس / ٢٥٨ .

(٤) إتحاف السادة المتقين ٥٦٧/٦ .

(٥) الصنعاني : سبل السلام ٢٦٢/١ .

أجيب عن هذه الاعتراضات :

قال الزبيدي : إن الأحاديث تأتي ما قاله هؤلاء ، فإن الرقص إنما كان لعبا ولهوا ، وقد قالت السيدة عائشة رضي الله عنها في رواية: " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترنى بردائه ، وأنا أنظر إلى الحبشة ، يلعبون في المسجد ، حتى أكون أنا التي أسامه ، فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن ، الحريصة على اللهو " ، كما جاء في بعض طرق الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لتعلم اليهود أن في ديننا فسحة " ، وقد جاء في الحديث أيضا أن عمر رضي الله عنه أراد أن يحصيهم ، لأنه رأى لهوا ولعبا في المسجد ، والمساجد تصان عن مثل هذا ، فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، لأن في لعبهم في المسجد فسحة تبين لغير المسلمين سماحة الإسلام ، ولم يكن ما يفعلونه تدريبا على القتال ، ولا يرجع إلى أمر الحرب<sup>(١)</sup> .

٣- روى عن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه " أنه لما قدم من الحبشة ، ونظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر ، حجل إعظاما لرسول الله صلى الله عليه وسلم " .<sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة منه :

أفاد الحديث أن جعفر رضي الله عنه حجل عند رؤيته رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والحجل نوع من الرقص ، لأنه عبارة عن رفع إحدى الرجلين ، والقفز على الأخرى ، وقد كان الدافع إلى حجل جعفر ، فرحه

---

(١) إتحاف السادة المتقين ٥٦٨/٦ .

(٢) أخرجه البيهقي بلفظه من طريق الثوري عن أبي الزبير عن جابر ، وقال : في إسناده إلى الثوري من لا يعرف ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث جابر بلفظ : لما قدم جعفر من أرض الحبشة ، تلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما نظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حجل إعظاما له .. " ، وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه مكى بن عبد الله الرعيني ، وهو ضعيف . (الهيثمي : مجمع الزوائد ٢٠٨/٥ ، ٢٧٢/٩) .

برؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسروره بذلك ، وقد فعل هذا على  
مرأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم ينكر عليه ذلك ، فدل هذا  
على إباحة الرقص .

اعترض على الاستدلال به :

قال ابن مفلح : إن هذا الحديث - على فرض صحته - لا يصلح حجة  
لمن جعله أصلا له في إباحة الرقص ، فقد كان هذا الحجل من عادة الحبشة ،  
تعظيما لكبرائها ، فجرى جعفر رضى الله عنه على تلك الحالة ، وقد فعلها  
مرة ثم تركها بسنة الإسلام .<sup>(١)</sup>

ثالثا : القياس :

إن الرقص عبارة عن حركات على استقامة أو اعوجاج ، فهي كسائر  
الحركات المباحة .<sup>(٢)</sup>

اعترض على الاستدلال به :

إن الحركات في الرقص على ترتيب خاص ، ويؤتى بها على سبيل  
اللهو واللعب ، فلا تلحق بسائر الحركات .<sup>(٣)</sup>

أجيب عنه :

إن الحركة في الرقص إن كانت على ترتيب خاص ، فليس الترتيب من  
شرطه ، ولو كان شرطاً فيه ، لم يكن فيه ما يقتضى المنع .<sup>(٤)</sup>

---

(١) الفروع ٤/٤٥٩ - ٤٦٠ .

(٢) مغنى المحتاج ٤/٤٣٠ .

(٣) إتحاف السادة المتقين ٦/٥٦٧ .

(٤) المصدر السابق / ٥٦٨ .



استدل أصحاب المذهب الثانی على ما ذهبوا إليه من حرمة الرقص مطلقا بمايلي (١) :

أولا : الكتاب الكريم :

١- قال تعالى : "ولا تمش في الأرض مرحا " (٢).

وجه الاستدلال بالآية :

إن المرح في الآية الكريمة هو شدة الفرح ، والمراد بالآية : النهي عن أن يمشي الإنسان مشيا يدل على الكبرياء والعظمة ، قال الزجاج في هذه الآية : لا تمش في الأرض مختالا فخورا ، وروى عن الضحاك أنه قال فيها : لا تمش في الأرض بالخيلاء (٣) ، وإذا كان في الرقص شيء من المرح - كما يقول ابن تيمية - أو هو أشد المرح والبطر - كما يقول أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي (٤) - فإنه يكون منهيا عنه بهذه الآية ، التي تنهى عن المشي في الأرض على هذه الكيفية ، فأفادت الآية حرمة الرقص .

٢- قال سبحانه : "وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا " (٥).

وجه الدلالة من الآية :

وصف الحق سبحانه وتعالى عباده المؤمنين في هذه الآية ، بأنهم يمشون بسكينة ووقار ، من غير تجبر ولا استكبار ، ولا مرح ولا أشر ولا بطر ، وليس يراد " بالهون " في الآية أنهم يمشون كالمرضى ، تصنعا ورياء وإنما يراد به هنا السكينة والوقار ، وقد روى عن الحسن البصري أنه قال في هذه الآية : إن المؤمنين قوم ذلت منهم - والله - الأسماع والأبصار والجوارح ، حتى يحسبهم الجاهل مرضى ، وما بالقوم من مرض ، وإنهم

---

(١) قواعد الأحكام ٢/٢٢١ ، كف الرعاع / ٢٤ ، تلبيس إبليس / ٢٦٠ ، ابن تيمية :

الرسائل الكبرى ٢/٣١٣ .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الإسراء .

(٣) الرازي : التفسير الكبير ٢٠/٢١١ ، الطبري : جامع البيان ١٠/٤٨ .

(٤) تلبيس إبليس / ٢٦٠ ، رسائل ابن تيمية ٢/٣١٣ .

(٥) من الآية ٦٣ من سورة الفرقان .

والله لأصحاء ، ولكن دخليهم من الخوف مالم يدخل على غيرهم ، ومنعهم من الدنيا علمهم بالآخرة <sup>(١)</sup> ، فإذا كان الحق سبحانه وتعالى قد وصف عباده المؤمنين ، بأنهم يمشون بسكينة ووقار ، فإن من يمشى بمرح واستكبار لا يكون من عباد الرحمن ، لانتفاء صفة من صفاتهم فيه ، ومن يأتي الرقص لا يوصف مشيه بالسكينة والوقار ، وإنما بالتجبر والمرح والاستكبار ، ومن اتصف بذلك لا يكون مؤمنا ، فدللت الآية على حرمة إتيانه.

٣- قال جل شأنه : " واقصد في مشيك " <sup>(٢)</sup>.

#### وجه الدلالة من الآية :

بين الحق سبحانه وتعالى في هذه الآية إحدى وصايا لقمان لابنه ، وهي : أمره له بالقصد في المشى ، وقد اختلف العلماء في المراد به ، فقال الطبري : معناه : تواضع في مشيك إذا مشيت ، ولا تستكبر ولا تستعجل ، ولكن اتد ، وقال : إن أهل التأويل قالوا بمثل قولنا ، إلا أن منهم من قال : أمره بالتواضع في مشيه ، ومن هؤلاء مجاهد ، ومنهم من قال : أمره بترك السرعة في المشى ، ومن هؤلاء يزيد بن أبي حبيب ، وروى عن قتادة أنه قال في هذه الآية : إنه نهاه عن الخيلاء ، وقال مقاتل : معناه : لا تختل في مشيتك ، وقال عطاء : امش بالوقار والسكينة ، كقوله تعالى : " يمشون على الأرض هونا " <sup>(٣)</sup> ، ومن يأتي الرقص لا يتواضع في مشيه ، ولا يتند فيه ، وإنما يمشى مستكبرا مستعجلا مختالا ، وكل هذا نهى عنه الشارع الحكيم .

#### ثانيا : المعقول :

إن الزفن أو الرقص إن هو إلا مجرد لعب لانفع فيه ، ولا يتعاطاه إلا

---

<sup>(١)</sup> ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ٢٩٥/٤ ، ابن العربي : أحكام القرآن ١٤٢٩/٣ ، الشوكاني : فتح القدير ٨٥/٤ .

<sup>(٢)</sup> من الآية ١٩ من سورة لقمان .

<sup>(٣)</sup> جامع البيان ٤٨/١٠ ، ابن العربي : أحكام القرآن ١٤٩٨/٣ ، الشوكاني : فتح القدير ٢٣٩/٤ .

الصغار وتناقصو العقول ، يقول العز بن عبد السلام : أما الرقص فخفة ورعونة مشابهة لرعونة الإناث ، لا يفعلها إلا أرعن أو متصنع جاهل ، ويدل على جهالة فاعله ، أن الشريعة لم ترد به فى كتاب أو سنة ولم يفعل ذلك أحد من الأنبياء ، ولا معتبر من اتباع الأنبياء ، وإنما يفعله الجهلة السفهاء الذين التبست عليهم الحقائق بالأهواء ، وقد مضى السلف وأفاضل الخلف ، ولم يلبسوا شيئا من ذلك .<sup>(١)</sup>

استدل أصحاب المذهب الثالث على كراهة الرقص بما يلى<sup>(٢)</sup> :

أولا : السنة النبوية المطهرة :

روى عن جعفر بن أبى طالب رضى الله عنه " أنه لما قدم من الحبشة ، ونظر إلى النبى صلى الله عليه وسلم فى فتح خيبر ، حجل إعظاما لرسول الله صلى الله عليه وسلم " .

وجه الدلالة منه :

دل هذا الحديث على جواز الحجل - وهو نوع من الرقص - وهو وإن كان دليلا على عدم حرمة الرقص ، إلا أنه لا ينفى كراهته ، إن قيل بصحة هذا الخبر .

ثانيا : المعقول :

إن الرقص لهو ولعب ، وهو مكروه ، لأنه لا نفع فيه ، ولا فائدة ترجى منه<sup>(٣)</sup> .

اعترض على الاستدلال به :

قال الزبيدى : إن الرقص وإن كان لهو ولعبا ، إلا أنه ليس مكروها ، فليس كل لهو ولعب مكروها ، فقد رقص الحبشة ولعبوا بحرابهم فى المسجد ،

---

(١) قواعد الأحكام ٢/٢٢١ ، كف الرعاع ٢٤/٢٤ .

(٢) إتحاف السادة المتقين ٦/٥٦٧ ، الفروع ٤/٤٥٩ .

(٣) إتحاف السادة المتقين ٦/٥٦٧ .

ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو كان مافعلوه مكروها لمنعهم من المضي فيه ، إلا أنه لم يفعل ، فدل هذا على أنه لا كراهة في الرقص .<sup>(١)</sup>

استدل أصحاب المذهب الرابع على إباحة الرقص لأصحاب الأحوال والمتصوفة ، بما استدل به القائلون بإباحة الرقص من الكتاب والسنة وبمايلي :<sup>(٢)</sup>  
المعقول :

١- أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من لم يحضره البكاء عند قراءة القرآن ، أن يتكلف البكاء ، فيتباكى ويتحازن ، وذلك فيما روى عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن هذا القرآن نزل بحزن ، فإذا قرأتموه فابكوا ، فإن لم تبكوا فتباكوا " <sup>(٣)</sup> ، فالتباكى والتحازن يفضى إلى البكاء والحزن ، وكذلك الرقص فإنه يحرك السرور والنشاط ، ويكون سببا في تواجد من لا يحضره الوجد ، وكل سرور مباح يجوز تحريكه .

اعترض على الاستدلال بهذا الوجه :

قال ابن حجر الهيتمي : إن التباكى يفضى إلى البكاء غالبا ، وهو مطلوب شرعا ، والتواجد بالحركة لا يفضى إلى الوجد غالبا ، بقياس التواجد بالحركة على التباكى قياس مع الفارق ، فلا يجوز حمل أحدهما على الآخر ، ولو سلم أن التواجد بالحركة يفضى إلى الوجد ، فلا نسلم أن الوجد مطلوب شرعا ، لأنه لا يدخل تحت اختيار العبد ، بخلاف البكاء ، ثم إن المحققين من

---

(١) المصدر السابق / ٥٦٨ .

(٢) إحياء علوم الدين وشرحه " إتحاف السادة المتقين " ٥٦٦/٦ - ٥٦٧ ، معنى المحتاج ٤٣٠/٤ ، كف الرعاع / ٢٤-٢٨ ، تلبس إبليس / ٢٥٨-٢٥٩ .

(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه من حديث ابن أبي مليكة عن عبد الرحمن بن السائب عن سعد . (سنن ابن ماجة ١٤٠٣/٢) .



شيوخ هذه الطائفة قالوا : إن التواجد غير مسلم لصاحبه ، لما يتضمنه من التكلف والتصنع والرياء .<sup>(١)</sup>

٢- إن أصحاب الأحوال والمواجيد حينما يرقصون ، فإن هذا لا يكون منهم عن اختيار ، وإنما اضطرهم إليه عروض حال أزعجهم وأخرجهم عن الاختيار ، وكلما لطف المزاج ، وخفت الروح ، وشرفت النفوس ، حركتها الألحان ، وهزها الوجد ، وكذلك الكلام الحسن والمعنى الدقيق يحرك الجسم ، وقد ينتهي بصاحبه إلى أن يصير مغلوبا على الحركة ، ولهذا فقد قال البلقيني الشافعي : إنه لا حاجة لاستثناء أصحاب الأحوال من القول بمنع الرقص ، وذلك لأنه لا يصدر باختيار منهم ، ولهذا فلا يوصف بإباحة ولا غيرها .<sup>(٢)</sup>

اعترض على الاستدلال بهذا الوجه بمايلي :

أ - قال الرملي : إن كل ما يصدر عن المتصوفة وأصحاب الأحوال ، من رقص صادر عن رؤيتهم ، فهم كغيرهم وإلا لم يكونوا مكلفين .<sup>(٣)</sup>

ب- قال الشربيني الخطيب : إن صدور الرقص عن المتصوفة بغير اختيار منهم ، إنما يتأتى إذا كانوا موصوفين بهذه الصفة ، أى أصحاب أحوال إلا أننا نجد أن أكثر من يفعل ذلك ليس موصوفا بهذا ، ولهذا قال العز ابن عبد السلام : الرقص .. لا يتعاطاه إلا ناقص العقل .<sup>(٤)</sup>

ج- قال ابن تيمية : لو ورد على الإنسان حال يغلب فيها ، حتى يخرج إلى حالة خارجة عن المشروع ، وكان ذلك الحال بسبب مشروع ، كسماع القرآن الكريم ونحوه ، لسلم إليه ذلك ، فأما الذى تكلف من الأسباب

---

(١) كف الرعاع / ٢٨ .

(٢) إتحاف السادة المتقين ٥٦٨/٦ ، معنى المحتاج ٤٣٠/٤ .

(٣) نهاية المحتاج ٢٩٨/٨ .

(٤) معنى المحتاج ٤٣٠/٤ .

مالم يؤمر به ، مع علمه بأنه يوقعه فيما لا يصلح له ، فهو بمنزلة من شرب الخمر مع علمه أنها تسكره ، وإذا قال : ورد عليّ حال وأنا سكران ، قيل له : إذا كان السبب محظورا ، لم يكن صاحبه معذورا ، فهذه الأحوال القاسدة من كان فيها صادق فهو مبتدع ، ومن كان فيها كاذب فهو مناقق .<sup>(١)</sup>

د - قال الطرسوسى : وقد سئل عن قوم فى مكان يقرعون شيئا من القرآن، ثم ينشد لهم منشد شيئا من الشعر ، فيرقصون ويطربون : إن هذا بطلالة وضلالة ، وما الإسلام إلا كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأما الرقص والتواجد ، فإن أول من أحدثه أصحاب السامرى ، لما اتخذ لهم عجلا جسدا له خوار ، فأثوا يرقصون حوله ويتواجدون ، فالرقص دين الكفار وعباد العجل ، وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسون معه ، كان على رءوسهم الطير من الوقار ، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر ، أن يحضر مع هؤلاء ، ولا أن يعينهم على باطلهم .<sup>(٢)</sup>

هـ - قال ابن الجوزى : أى شئ يزرى بالعقل والوقار ، ويخرج عن سمع الحلم والأدب ، أقبح من ذى لحية يرقص ، فكيف إذا كانت شبيهة ترقص وتصفق ، على وقاع الألحان والقضبان ، وهل يحسن بمن بين يديه الموت ، والسؤال والحشر والصراط ، ثم هو إلى أحد الدارين صائر ، أن يشمس بالرقص شمس البهائم ، ويصفق تصفيق النسوة .<sup>(٣)</sup>

٢- إن الحركات الموزونة من أهل الصفاء حالة السماع ، إنما هى نتيجة القلب المعتدل ، الموزون بميزان الرياضة والمجاهدة ، ومن كان كذلك فلا يصدر عنه قول ولا فعل إلا على نظام ووزن ، وخصوصا حالة

---

(١) رسائل ابن تيمية ٣١٤/٢ .

(٢) كف للرعاع ٢٥-٢٦ .

(٣) تلبس إبليس / ٢٦٠ .

السمع ، التى هى حالة ظهور مكامن القلوب وإبداء العيوب .<sup>(١)</sup>

اعترض على الاستدلال بهذا الوجه :

أ - قال ابن حجر الهيتمى : إن هذا الكلام إنما هو حق أريد به باطل ، وذلك لأن ما يصدر عن القلب المعتدل ، هو وزن الأعمال بميزان الشرع ، لا وزن الحركات بميزان المختلن .<sup>(٢)</sup>

ب - قال القرطبى : إن هذه التموهيات لا تتمشى مع العوام ، فضلا عن ذوى الأقدام ، ووجه تمويههم : أنهم إن أرادوا بالوزن مطابقة الحركات الحسية لحركات الغناء ، فهو باطل ، أو مطابقتها للميزان الشرعى ، فمسلم ، لكن تلك الميزان تمنع من حضور الغناء المطرب سماعه ، لأنه يمنع من المكروه والمحرم ، ويلزمهم على هذا أن يكون أصفى الناس قلوبا أحسنهم رقصا ، وأن من لا يحسنه كالصحابية والأئمة من بعدهم يكون بخلاف ذلك ، وهذه زلات لا يتدارك قبورها ، ولا يتأهى إثمها .<sup>(٣)</sup>

فعال مشايخ الصوفية :

استدل أصحاب هذا المذهب على إباحة الرقص لأصحاب الأحوال والمتصوفة بفعل مشايخ الصوفية ، فإن كثيرا منهم ممن عرف فضلهم وظهرت على أيديهم الكرامات ، قد عرف عنهم حضور مجالس السماع والركض والزقن والتواجد ، فظهور الكرامات على أيديهم مع إتيانهم الرقص دليل على إباحته .<sup>(٤)</sup>

اعترض على هذا :

أ - قال الحلوانى (من الحنفية) : إن ما يفعله هؤلاء المتصوفة غير ما يفعله مشايخهم ، فإن فى زمانهم ربما ينشد واحد شعرا ، فيه معنى يوافق

(١) كف الرعاع / ٢٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق / ٢٧ .

(٤) المصدر السابق / ٢٦، ٢٧ .

أحوالهم فيوافقه ، ومن كان له قلب رقيق إذا سمع كلمة توافقه على أمر هو فيه ، ربما يغشى على عقله ، فيقوم من غير اختياره ، وتخرج منه حركات عن غير اختيار منه ، وذلك مما لا يستبعد أن يكون جائزا مما لا يؤخذ به ، ولا يظن في المشايخ أنهم فعلوا مثل ما يفعل أهل زماننا ، من أهل الفسق والذين لا علم لهم بأحكام الشرع ، وإنما من يتمسك بأفعال أهل الدين .<sup>(١)</sup>

ب- قال ابن حجر الهيتمي : إن كثيرا مما يحكى عن مشايخ الصوفية خرافات لا حقيقة له ، ولو سلم فلا حجة فيه ، وإنما الحجة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، واتباع سبيل المؤمنين من الصحابة ومن بعدهم من المجتهدين ، وما ظهر على هؤلاء حالة الرقص - إن صح - إما حيل أو فتن كفتن الدجال ، فلا يغتر بها ، لما هو مقرر عند أئمة الشرع ، أن من ظهر على يديه خارق إن وافقت أحواله أصول الشريعة وفروعها فهي الكرامة ، وإلا فهي استدراج<sup>(٢)</sup> .

#### المناقشة والترجيح :

إن الذى تركز النفس إليه - بعد استعراض هذه المذاهب ، وأدلتها ، وما اعترض به على بعضها ، وما أجيب به عن بعض هذه الاعتراضات - هو القول بجواز الرقص فى كل سبب يباح السرور به شرعا ، كالعيدين ، وعند قدوم الغائب ، وفى العرس ، ونحوها ، والرقص الذى يباح فى هذه المواضع هو ما يقوم به الرجال ، من اللعب بالرماح أو السيوف أو الحراب أو العصي (التحطيب) ، والرقص بهذه الأشياء يتضمن نوعا من الحجل ، إذ يرفع الرقاص يده بالسيف أو الرمح أو العصا ، ثم يرفع رجلا ويقفز على الأخرى ، وهذا النوع من الرقص معروف فى ريف مصر وبعض البلاد العربية وبعض قبائل إفريقيا .

(١) الفتاوى الهندية ٣٥٢/٥ .

(٢) كف الرعاع / ٢٦ .



والرقص فى مواضع السرور المباح شرعا ، إذا كان على هذا النحو ، فإن له ما يؤيده من السنة النبوية المطهرة ، من ذلك ما يلى :

أ - ما روته السيدة عائشة رضى الله عنها من حديث زفن الحبشة ، فإن هؤلاء كانوا يرقصون ويلعبون بحرابهم فى المسجد ، وقد أقرهم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل إنه أغراهم بالاستمرار فى رقصهم هذا ، ومنع عنهم إيذاء عمر رضى الله عنه لهم ، ولم يكتف بهذا ، بل دعا السيدة عائشة لتتظر إلى لعبهم ورقصهم ، وقد كان هذا فى يوم عيد - كما صرحت بعض الروايات عن عائشة رضى الله عنها - فدل هذا على جواز الرقص الذى يكون على مثاله ، إذا كان فى يوم عيد ، أو كان فى غيره من مواضع السرور المباح قياسا عليه كما دل على جواز التلهى بالنظر إليه فى هذه المواضع ، وما اعترض به النووى وابن حجر الهيتمى والقرطبى والصنعانى ، على الاستدلال به على إباحة الرقص ، لايوهن من حجيته ، لما أجاب به الزبيدى عن الاعتراضات التى وجهها هؤلاء على الاستدلال به .

ب - ما روى من حجل على وأخيه جعفر ابنى أبى طالب وحجل زيد بن حارثة ، لما أصابهم من سرور ، مبعثه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم ، ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حجلهم هذا ، فدل على جوازه ، قال البيهقى : " إن فى هذا إن صح دلالة على جواز الحجل ، وهو أن يرفع رجلا ويقفز على الأخرى ، فالرقص الذى يكون على مثاله ، يكون مثله فى الجواز " (١) .

ج - ما روى عن أنس رضى الله عنه أنه قال : " لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، لعب الحبشة بحرابهم فرحا بقدومه " (٢) ، وقد رآهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم ينكر عليهم ، فدل هذا

(١) السنن الكبرى ٢٢٦/١٠ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه عن معمر عن ثابت عن أنس (مصنف عبد الرزاق ٤٦٦/١٠) .

على جواز رقص الرجال بالحرايب ونحوها عند قدوم الغائب ، وفي كل موضع سرور مباح شرعا ، ولأن ما يقوم به الرجال ، من التحطيب أو الرقص بالرماح أو الحرايب وما شابهها ، شبيه بزفن الحبشة ولعبهم الذي أقرهم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما أن هذا يتضمن نوعا من الحجل شبيه بحجل على وجعفر وزيد بن حارثة ، الذي فعلوه بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقرهم عليه .

ولأن الرقص نوع من اللهو كالغناء ، وقد أبيع الغناء في الأعياد لإظهار سرور المسلمين بإتمام ما افترض الله عليهم من صوم وحج ، كما أبيع في الأعراس ، وعند قدوم الغائب ، وشفاء المريض ، ونحو ذلك من كل ما يدعو إلى إظهار السرور المباح ، وتأكيده بالغناء ، إذا سلم ما يتغنى به من فحش أو ذكر أمر محرم ، ولم يبعث على الاقتتان <sup>(١)</sup> وهذا يقتضى جواز الرقص فيما يجوز فيه الغناء ، ودليل الأصل أحاديث كثيرة منها مايلي :

أ - روى عن عروة أن عائشة رضى الله عنها قالت : " دخل أبو بكر وعندي جاريتان من جوارى الأنصار ، تغنيان بما تقاولت به الأنصار يوم بعث ، وليستا بمغنيتين ، فقال أبو بكر : أمراير الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك في يوم عيد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا أبا بكر إن لكل قوم عيدا وهذا عيدنا " <sup>(٢)</sup>

ب - روى عن عامر بن سعد البجلي " أنه رأى أبا مسعود البدرى وقرظة

---

(١) مؤلفنا : حكم الغناء والمعازف في الفقه الإسلامى / ٥١ - ٥٩ .

(٢) تقاولت : أى قال بعضهم لبعض من فخر أو هجاء ، بعث : اسم حصن للأوس ، وقيل : إنه موضع في ديار بنى قريظة فيه أموالهم ، ويوم بعث : يوم مشهود من أيام العرب ، كانت فيه مقتلة عظيمة للأوس على الخزرج ، وليستا بمغنيتين : أى لا تحسنانه ولا تحترفانه ، والحديث أخرجه البخارى في صحيحه . (صحيح البخارى ١٧٠/١ ، العيني : عمدة القارى ٢٦٦/٥ - ٢٦٧) .

ابن كعب وثابت بن زيد ، وهم فى عرس وعندهم جوار يغنين ، فقال لهم : هذا وأنتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ؟ ! ، فقالوا : إنه رخص لنا فى الغناء فى العرس " ، وفى رواية أخرى : " اجلس إن شئت فاستمع معنا وإن شئت فاذهب ، فإنه رخص لنا فى اللهو عند العرس ".<sup>(١)</sup>

ج- روى عروة عن عائشة رضى الله عنها " أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار ، فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم : " يا عائشة ما كان معكم لهو ؟ ، فإن الأنصار يعجبهم اللهو ".<sup>(٢)</sup>

د - روى عن أنس رضى الله عنه قال : " لما بركت ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب أبى أيوب الأنصارى ، خرج جوار من بنى النجار يضربن بالدفوف ويغنين ، فيقلن : نحن جوار من بنى النجار ، يا حبذا محمد من جار ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " الله يعلم إني لأحبكن ".<sup>(٣)</sup>

هـ- روى عن بريدة بن الحصيب رضى الله عنه قال : " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض مغازيه ، فلما انصرف منها جاءته جارية سوداء ، فقالت : يا رسول الله إني كنت نذرت إن ردك الله سالما أن أضرب بين يديك بالدف وأتغنى ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن كنت نذرت فاضربى وإلا فلا ".<sup>(٤)</sup>

---

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرک ، وقال : صحيح الإسناد ، وأخرجه النسائى والبيهقى فى سننهما وسكتا عنه ، وأخرجه ابن حزم فى المحلى ، وقال : إسناده صحيح . (المستدرک ١٨٤/٢ ، السنن الكبرى ٢٨٩/٧ ، سنن النسائى ١٣٥/٦ ، المحلى ٧١٤/٩).

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحة ٢٥٣/٣ .

(٣) أخرجه ابن ماجه فى سننه ، وقال البوصيرى فى زوائد على ابن ماجه : إسناده صحيح ورجاله ثقات (سنن ابن ماجه ٦١٢/١).

(٤) أخرجه الترمذى فى سننه من حديث بريدة ، وقال : حسن صحيح غريب من حديث بريدة ، وأخرجه البيهقى وأبو داود فى سننهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه-

### وجه الدلالة منها :

أفادت هذه الأحاديث ترخيص رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغناء في الأعياد والعرس وعند قدوم الغائب ، ومثلها من كل ما يدعو إلى السرور المباح يكون في حكمها .

وإذا قلنا بجواز رقص الرجال وزفنفهم في هذه المواضع ، للأدلة السابقة، فلا يجوز مثل هذا للنساء ، لما فيه من بروز المرأة لأماكن اجتماع الرجال من غير ضرورة أو حاجة ، وقد أمرت بالقرار في البيت ، قال تعالى: " وقرن في بيوتكن " <sup>(١)</sup> ، وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إنما المرأة عورة ، فإذا خرجت استشرفها الشيطان ، وأقرب ما تكون من الله ما كانت في بيتها " ، وفي رواية أخرى : " وأقرب ما تكون من وجه ربها وهي في قعر بيتها " <sup>(٢)</sup> ، وروى عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " خير مساجد النساء قعر بيوتهن " <sup>(٣)</sup> ، ولم يبح الشارع للمرأة الخروج من البيت إلا لضرورة أو حاجة ، وليس خروجها للرقص مما تقتضيه الضرورة

---

- عن جده ، وسكتا عنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه وأحمد في مسنده من حديث بريدة (ابن بلبان : الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان ٢٨٦/٦-٢٨٧ ، الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد ٢٣١/١٧ ، السنن الكبرى ٧٧/١٠ ، سنن الترمذي ٢٨٤/٩ ، سنن أبي داود ٢٣٧/٣-٢٣٨) .

<sup>(١)</sup> من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

<sup>(٢)</sup> أخرجه ابن حبان في صحيحه والترمذي في سننه ، وقال فيه : حسن غريب ، وأخرجه ابن حزم في المحلى والهيثمى في مجمع الزوائد بتقريب من لفظه ، وقال : رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات (صحيح ابن حبان ٤٤٦/٧ ، سنن الترمذي ١٥٣/٤ ، مجمع الزوائد ٣٥/٢ ، المحلى ١٣٧/٣ ، ٢٠١/٤) .

<sup>(٣)</sup> أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، وأحمد في مسنده ، والحاكم في المستدرک ، والهيثمى في مجمع الزوائد ، وقال : رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير ، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام . (صحيح ابن خزيمة ٩٢/٣ ، مسند أحمد ٩٧/٦ ، المستدرک ٢٠٩/١ ، مجمع الزوائد ٣٣/٢) .



أو الحاجة ، ولما في قيامها بالرقص بحضرة الرجال الأجانب عنها ، من إبداء عورتها التي أمرت بسترها عن لا يحل له النظر إليها منها ، قال تعالى: " وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن ... " الآية (١) ، إذ نهى الحق سبحانه في هذه الآية النساء المؤمنات عن إبداء ما خفى من زينتهن ، والنهي عن إبداء الزينة نهى عن إبداء مواضعها من أبدانهن بالأولى ، لأنها واقعة على مواضع من البدن لا يحل النظر إليها إلا لمن ذكروا في الآية ، واستثنى الشارع من هذا النهي ما ظهر من هذه الزينة ، على خلاف بين العلماء في بيان المراد بالظاهر من الزينة ، فمنهم من قال : إنها الكحل والخاتم ، ومنهم من قال : إنها الظاهر من الثياب ، ومنهم من قال : هو القلب والفتحة (٢) ، وقيل غير ذلك (٣) ، كما أن في إتيان المرأة الرقص بحضرة الرجال الأجانب ، نظرهم إلى ما يعد عورة منها لغير ضرورة أو حاجة ، وقد أمروا بغض أبصارهم عما لا يحل لهم النظر إليه ، قال تعالى : " قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم " (٤) ، وروى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إياكم والجلوس على الطرقات " ، قالوا : يا رسول الله لا بد لنا من مجالسنا نتحدث فيها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن أبيتم فاعطوا الطريق حقه " ، قالوا : وما حق الطريق يا رسول الله ؟ قال : " غص البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " (٥) ، وفي معنى رقص المرأة بحضرة الرجال ، رقصها أمام وسائل نقل الصورة إذا شاهدها الرجال من خلال الأجهزة الناقلة لها ، هذا بالإضافة

(١) من الآية ٣١ من سورة النور .

(٢) القلب : هو السوار إذا كان مفتولا من طاق واحد ، والفتحة : خاتم كبير يلبس في أصابع اليد والرجل (مختار الصحاح / ٤١ " قلب " ، القاموس المحيط ٢٧٥/١ " فتح )

(٣) يراجع في ذلك مؤلفنا : أحكام العورة في الفقه الإسلامي ٣٧/١ - ٣٨ ، ٤٣ ، ٣٧٠ - ٣٧١ ، ٣٨٤ .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة النور .

(٥) أخرجه الشيخان في صحيحيهما (صحيح البخاري ٩٣/٨ ، صحيح مسلم ١٧٠٤/٤) .

إلى ما يؤدي إليه رقصها من مفسد ، ينبغي أن يوصد بابها بمنع النساء من ذلك (١) .

ولا يجوز الرقص في غير تلك المواضع للرجال أو النساء ، لما استدل به أصحاب المذهب الثاني على حرمة الرقص ، ولأنه نوع من اللعب واللهو ، وهو باطل إلا ما استثنى ، وليس منه الرقص ، فقد روى عن عقبة بن عامر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " كل شيء يلهو به الرجل فهو باطل ، إلا رمية بقوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، فإنه من الحق " (٢) ، فجميع أنواع اللهو محظورة إلا ما استثنى منها في هذا الحديث ، وليس الرقص من بينها ، وليس في ذكر الرجال في الحديث دليل على إباحة اللهو واللعب للنساء ، فقد جاء في إحدى روايات الحديث ما يفيد عموم الحكم لكل ولد آدم رجلا ونساء ، إذ جاء في رواية : " كل شيء يلهو به ابن آدم باطل ، إلا رمية بقوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله " وقد روى أن الحق سبحانه وتعالى قد أنزل في التوراة ما يفيد حرمة الرقص صراحة ، فروى عن عطاء بن يسار أن عبد الله بن عمرو قال " إن هذه الآية في القرآن : " يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون " (٣) ، هي في التوراة : " إن الله أنزل الحق ليذهب به الباطل ، ويبطل به اللعب والزفن

---

(١) أتعرض لبيان هذه الأمور المحرمة ، التي يتضمنها رقص المرأة بشئ من التفصيل في المبحث الثاني من هذا البحث إن شاء الله .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأخرجه الترمذی فی سننه ، وقال : حسن صحيح ، وأخرجه ابن ماجة وأبو داود والبيهقي والدارمي فی سننهم ، وسكت عنه أبو داود والبيهقي ، وأخرجه ابن حزم فی المحلى وضعف سنده ، وقال الشوكاني : فی إسناده خالد بن زيد ، وفيه مقال ، وبقيّة رجاله ثقات (المستدرک ٩٥/٢ ، سنن الترمذی ١٧٤/٤ ، سنن ابن ماجة ٩٤٠/٢ ، سنن أبي داود ١٣/٣ ، السنن الكبرى ١٣/١٠ ، سنن الدارمي ١٤٢/٢ ، المحلى ٧٠١/٩ ، نیل الأوطار ٨٦/٨) .

(٣) الآية ٩٠ من سورة المائدة .

والمزمارات والمزاهر والكنارات " ، وفي رواية أخرى زيادة " والتصاوير والشعر والخمر" (١) ، فالزفن هو الرقص ، وقد حرم في التوراة ، وشرع من قبلنا شرع لنا مالم يرد في شريعتنا ما ينسخه - كما هو مقرر عند جمهور الحنفية والمالكية وأكثر الشافعية وبعض المتكلمين (٢) - ولم يرد في شريعتنا ما ينسخ حرمة الرقص ، فبقى الحكم فيه على الحرمة ، وهذا الذي قلت به قريب مما ذهب إليه بعض الشافعية ، الذين قالوا : بجواز الرقص في قدوم كل غائب ، وفي كل سبب يباح السرور به .

وما استدل به أصحاب المذهب الأول على إباحة الرقص من الكتاب الكريم ، لا يفيدهم الاستدلال به ، لورود اعتراض عليه لم يدفع ، وأما الأحاديث التي استدلو بها فإنها تفيد إباحة نوع معين من الرقص في أحوال خاصة ، فلا يفيد القائلين بالإباحة مطلقا الاستدلال بها ، ولا حجة فيما استدلو به من قياس ، لأن قياس حركات الرقص على سائر الحركات المباحة ، قياس مع الفارق ، وذلك لأن الأولى يؤتى بها على نسق خاص ، على سبيل المرح واللهو واللعب ، وذلك محرم ولا يفيد فائدة ، بخلاف الثانية .

وما استدل به أصحاب المذهب الثاني ، من أدلة تفيد حرمة الرقص ، فهي متوجهة على ما ذهبوا إليه ، ولكن يخص من الرقص المحرم بعض أنواعه ، التي ثبت في السنة إباحتها في أحوال خاصة ، ومن ثم فإن الأدلة التي استدل بها أصحاب هذا المذهب على حرمة الرقص ، تحمل على حرمة إتيانه ، إذا لم يكن على الكيفية التي أقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

---

(١) المزاهر : العيدان التي يعزف عليها ، والكنارات : قيل : هي العيدان ، وقيل : الدفوف ، وقيل : الطنابير ، والحديث أخرجه البيهقي في سننه من حديث عطاء عن عبد الله بن عمرو ، ومن حديث عطاء عن كعب ، وسكت عنه ، وذكره ابن كثير في تفسيره ، وقال : إسناده صحيح . (السنن الكبرى ١٠/٢٢٢-٢٢٣ ، تفسير القرآن العظيم ٢/٣٥٧-٣٥٨) .

(٢) الغزالي : المستصفى ١/٢٤٨ ، الأمدى : الإحكام في أصول الأحكام ٣/١٢٩ ، الشوكاني : إرشاد الفحول / ٢٤٠ .

أو كان الداعى إليه سبب محرم .

وما استدل به أصحاب المذهب الثالث على كراهة الرقص ، من حديث جعفر بن أبى طالب ، فهو - إن قيل بصحته - دليل على إباحة الرقص الذى يكون على مثاله ، إذا كان ثمة سرور مباح ، وليس فى الحديث ما يفيد الكراهة ، فإن هذا الحجل كان بمحضر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكره عليه ، فأى كراهة يمكن أن تستفاد من ذلك ، وهل يقر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا على أمر مكروه ؟! ، وأما ما استدلوا به من معقول فقد أورد عليه الزبيدى اعتراضا لم يمكنهم دفعه ، فنال من حجيته على مذهبهم.

أما ما استدل به أصحاب المذهب الرابع ، على إباحة الرقص لأصحاب الأحوال والمتصوفة ، فقد أوهنته الاعتراضات التى لم تدفع ، فلم يبق لهم فيها مستمسك على مذهبهم .



## المبحث الثانى حكم الرقص الفردى والزوجى والجماعى

بينت فى المبحث السابق حكم مجرد الرقص ، وأتأول فى هذا المبحث حكم الرقص الفردى ، الذى تقوم به المرأة وحدها لا يصاحبها فيه أحد ، والرقص الزوجى الذى يكون بين رجل وامرأة ، والرقص الجماعى الذى يشترك فيه الرجال والنساء .

وحكم ذلك كله وإن كان يندرج تحت حكم الرقص ، الذى بينت حكمه فى المبحث السابق ، إلا أن هذه الأنواع تتضمن أموراً حرمها الشارع - أبينها تباعاً - تزيد عن مجرد الإتيان بحركات الرقص ، ومن ثم فإن هذه المحرمات التى تشتمل عليها هذه الأنواع من الرقص ، تجعله محرماً عند من يقول بإباحة مجردة ، أو كراهته ، وتجعله أشد حرمة وإثماً عند من يقول بالحرمة ، وأتأول بيان حكم ذلك فى مطلبين على النحو التالى :

**المطلب الأول : حكم الرقص الفردى .**

**المطلب الثانى : حكم الرقص الزوجى والجماعى .**

## المطلب الأول حكم الرقص الفردي

إذا كانت المرأة ترقص منفردة عن مصاحبة رجل لها ، بمحضر من الرجال الأجانب عنها ، أو كانوا بحيث يشاهدون رقصها عبر وسائل نقل الصورة ، فإن هذا الرقص يشتمل على أمرين ، غير ما تقوم به المرأة من حركات الرقص ، هما : إبداء عورتها لمن لا يحل له النظر إليها ، ونظر الرجال إلى عورة امرأة أجنبية مشتهة ، من غير ضرورة أو حاجة ، وأتناول في عجالة حكم هذين الأمرين في فرعين على النحو التالي :

الفرع الأول : حكم إبداء المرأة عورتها .

الفرع الثاني : حكم النظر إلى عورة أجنبية مشتهة .

## الفرع الأول حكم إبداء المرأة عورتها

إن الغالب فيمن تأتى الرقص منفردة عن مصاحبة رجل ، أن تكون مشتهة ، أجنبية عن تؤدي الرقص بحضرتهم ، أو على مرأى منهم ، ولذا فإني أبين بإيجاز حكم إبداء المرأة المشتهة عورتها ، لمن لا يحل له النظر إليها من الرجال الأجانب .

وقد اختلف الفقهاء في تحديد عورة المرأة المشتهة في حق النظر إليها على مذاهب ثلاثة :<sup>(١)</sup>

### المذهب الأول :

يرى أصحابه أن جميع بدن الحرة المشتهة عورة في حق نظر الأجنبي إليها ، ماعدا الوجه والكفين ، فيجب عليها ستر ماعدا هذين الموضعين ،

---

<sup>(١)</sup> يراجع تفصيل هذا الخلاف وأدلته في مؤلفنا : أحكام العورة في الفقه الإسلامي ٤١٣-٣٦٧/١ .

وعدم إبدائه لمن لا يحل له النظر إليه من الرجال الأجانب عنها ، إذا لم تكن ثمة ضرورة أو حاجة تقتضى ذلك .

روى نحو هذا عن ابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة ، وهو قول عطاء ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، والضحاك ، والأوزاعي ، والنخعي ، وإليه ذهب جمهور الحنفية ، وأكثر المالكية ، وهو وجه لبعض الشافعية ، ونسبه النووي إلى جمهور الشافعية ، وقال بعض الشافعية : إنه الصواب لكون الأكثرين عليه ، وهو قول بعض الحنابلة ، وقال به أكثر العلماء .

#### المذهب الثانى :

يرى من ذهب إليه أن جميع بدن الحرة المشتهاة عورة ، ما عدا الوجه والكفين والقدمين ، فيجب عليها ستر غير المستثنى ، وعدم إبدائه لمن لا يحل له النظر إليه ، إلا إذا كان ثمة ضرورة أو حاجة تقتضية .

روى هذا عن أبى حنيفة ، وهو قول بعض المالكية ، وروى عن أبى يوسف أنه استثنى الذراع مما يجب عليها ستره ، وقال : إنه يبدو منها عادة .

#### المذهب الثالث :

يرى أصحابه أن جميع بدن الحرة المشتهاة عورة ، فيجب عليها ستره وعدم إبداء شئ منه بحضرة من لا يحل له النظر إليه ، إلا إذا كان ثمة ضرورة أو حاجة .

روى هذا عن ابن مسعود ، وهو رواية أخرى عن عائشة ، وقول محمد بن سيرين والحسن البصرى ، وبعض الشافعية ، وهو ظاهر كلام أحمد ابن حنبل ، وقال به بعض أصحابه .

وسواء قيل برجحان المذهب الأول أو الثانى أو الثالث ، فإن من تأتى الرقص ، تبين عن كثير من أجزاء بدنهما ، مما يعد عورة منها باتفاق الفقهاء ، وترتدى ثيابا رقيقة تشف عما تحتها ، وتصف بقية أجزاء بدنهما .

وقد أمر الشارع الحكيم النساء المؤمنات ، بستر عوراتهن عمن لا يحل له النظر إليها منهن ، صوتا لهن عن الإيذاء ، وصوتا لمن ينظر إليهن عن الافتتان بهن ، وقد تضافرت الأدلة على وجوب ستر عوراتهن ، وتحريم كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إظهار هذه العورات ، ومن هذه الأدلة مايلي :

أولا : الكتاب الكريم : آيات منها :

١- قوله تعالى : " يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين " (١).

وجه الدلالة من الآية :

أمر الحق سبحانه في هذه الآية نبيه صلى الله عليه وسلم أن يأمر النساء المؤمنات - وخاصة أزواجه وبناته لشرفهن - بأن يدنين عليهن من جلابيبهن ، ليميزن عن سمات نساء الجاهلية وسمات الإماء ، فقد كانت الحرة والأمة في الجاهلية تخرجان مكشوفتين ، يتبعهن الزناة ، وتقع التهم ، فأمر الله سبحانه الحرائر من المسلمات بالتجليب ، قال الزمخشري : كان النساء في أول الإسلام على هجيراهن في الجاهلية متبذلات ، تبرز المرأة في درع وخمار ، لا فصل بين الحرة والأمة ، وكان الفتيان وأهل الشطارة يتعرضون - إذا خرج النساء بالليل إلى مقاضى حوائجهن - للإماء ، وربما تعرضوا للحرة بعلّة الأمة ، فأمرت الحرائر من المسلمات بأن يخالفن بزيهن عن زي الإماء ، بلبس الأردية والملاحف وستر الرعوس والوجوه ، ليحتشمن ويهين ، فلا يطمع فيهن طامع ، وروى عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : " لما نزلت هذه الآية ، خرج نساء الأنصار كأن على رءوسهن الغربان من السكينة ، وعليهن أكسية سود يلبسنها " ، وقد اختلف العلماء في المقصود بقول الله تعالى : " يدنين عليهن من جلابيبهن " ، فروى عن ابن عباس أنه قال في ذلك : أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة ، أن يغطين وجوههن من فوق رءوسهن بالجلابيب ، ويبدين عينا واحدة ، وقال محمد بن سيرين : سألت عبيدة السلماني عن هذه الآية ، فغطى وجهه ورأسه

---

(١) من الآية ٥٩ من سورة الأحزاب .



وأبرز عينه اليسرى ، وقال عكرمة : تغطي ثغرة نحرها بجلبابها تدنيه عليها فأمرت الآية نساء المؤمنين أن يخالفن زى نساء الجاهلية والإماء ، بأن يرخين عليهن جلابيبهن ، فيغطين بها وجوههن وأعطافهن ، وأن يلبسن الأردية والملاحف ، وأن يسترن رءوسهن ووجوههن ، ليحتشمن ويهبن ، فلا يطمع فيهن طامع ولا يلتقي ما يكرهن .

٢- قال تعالى : " ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها " .

وجه الدلالة من الآية :

نهى الحق سبحانه وتعالى النساء المؤمنات عن إبداء ما خفى من زينتهن ، والنهى عن إبداء الزينة ، نهى عن إبداء موضعها من أبدانهن بالأولى ، لأنها واقعة على مواضع من البدن لا يحل النظر إليها إلا لمن ذكروا فى الآية ، واستثنى الشارع من هذا النهى ما ظهر من هذه الزينة ، وقد اختلف العلماء فى بيان المراد بالظاهر من الزينة ، فروى عن ابن مسعود أنه قال : هى الظاهر من الثياب ، وفى رواية أخرى قال : هى الرداء والمقنعة وما يبدو من أسافل الثياب ، وفى رواية ثالثة قال : هى الثياب والجلباب ، وروى عن سعيد بن جبیر والحسن البصرى ومحمد بن سيرين والنخعى وغيرهم ، أنهم قالوا بنحو قوله ، وروى عن ابن عباس وابن عمر وعائشة أنهم فسروا هذه الزينة بالوجه والكفين ، وبمثل قولهم قال عطاء وعكرمة وسعيد بن جبیر والضحاك والأوزاعى ، وروى عن عائشة أنها قالت فى هذه الزينة : هو القلب والفتحة ، وقيل غير ذلك ، وقال الزمخشري : إن الزينة هى ما تتزين به المرأة من حلى أو كحل أو خضاب ، فما كان ظاهرا من هذه الزينة : كالخاتم والفتحة والخضاب ، فلا بأس بإبدائه للأجانب ، وما خفى منها : كالسوار والخلخال والقرط ، فلا تبديه إلا لهؤلاء المذكورين فى الآية ، وذكر الزينة دون مواقعها ، للمبالغة فى الأمر بالتصون والتستر ، إذ نهى عن إبداء الزينة نفسها ، ليعلم أن النظر إذا لم يحل إليها ، لملابستها تلك المواقع ، كان النظر إلى المواقع أنفسها متمكنا فى الحظر ، وأن على النساء أن يحتطن فى سترها ، ويتقين فى الكشف عنها ، فالآية توجب على النساء المؤمنات أن يسترن عوراتهن ، فلا يبدین شيئا منها لمن لا يحل له النظر إليها .

٣- قال سبحانه : " وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى " (١)

#### وجه الدلالة من الآية :

نهى الحق سبحانه نساء النبي صلى الله عليه وسلم عن التبرج - الذى هو عبارة عن إبداء المرأة من زينتها ومحاسنها ، ما يجب عليها ستره ، مما تستدعى به شهوة الرجل - كفعل النساء فى الجاهلية ، وقد اختلف فى المراد بالجاهلية الأولى ، فقيل : هى ما بين آدم ونوح ، وقيل : هى ما بين نوح وإبراهيم ، وقيل : ما بين نوح وإدريس ، وقيل : هى ما بين موسى وعيسى ، وقيل : هى ما بين عيسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام ، وقال ابن عطية: الذى يظهر عندى أنه أشار إلى الجاهلية التى لحقتها ، فأمرن بالنقلة عن سيرتهن فيها ، وهى ما كان قبل الشرع من سيرة الكفرة ، لأنهم كانوا لاغيرة عندهم ، وكل أمر النساء دون حجة ، وجعلها أولى بالإضافة إلى حالة الإسلام ، وليس المعنى أن ثم جاهلية أخرى ، وقال الشوكانى : ويمكن أن يراد بالجاهلية الأخرى ، ما يقع فى الإسلام من التشبه بأهل الجاهلية بقول أو فعل ، فيكون المعنى : ولا تبرجن أيها المسلمات بعد إسلامكن ، تبرجا مثل تبرج أهل الجاهلية التى كنتن عليها ، وكان عليها من قبلكن ، أى لا تحدثن بأقوالكن وأفعالكن جاهلية تشابه الجاهلية التى كانت من قبل ، وهذا الأدب وإن خاطب الله تعالى به أمهات المؤمنين ، إلا أن نساء الأمة تبع لهن فى ذلك ، لأن لفظ الآية عام ، يصدق على أمهات المؤمنين وعلى غيرهن ، والعبرة بعموم اللفظ - كما هو مقرر عند علماء الأصول - فيجب على النساء المسلمات ألا يبدن من زينتهن ومحاسنهن ، ما يجب عليهن ستره بحضرة من لا يحل له النظر إليه منهن .

#### ثانيا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " صنفان من أهل النار لم أرهما ، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات عاريات ، مميلات مائلات ،

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

رءوسهن كأسنمة البخت المائلة ، لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن ريحها ،  
وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا " (١).

وجه الدلالة منه :

أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صنفين من الناس لم يكونا  
في زمانه ، وإنما سيوجدان بعد ذلك - وقد وجدا فعلا - وأخبر أنهما من أهل  
النار ، وأحد هذين الصنفين النساء الكاسيات العاريات ، وهن - على ما فسر  
به بعض العلماء - من يلبسن ثيابا رقيقة تصف لون أبدانهن ، وهذا الإخبار  
فيه معنى الوعيد لمن تلبس مثل هذه الثياب التي لا تستر عورتها ، إذ  
استحقاق النار إنما يكون على فعل أمر حرمه الشارع ، فدل هذا على حرمة  
لبس النساء ثيابا تصف أبدانهن أو تشف عما تحتهن من عوراتهن ، كما يدل  
على وجوب ستر النساء عوراتهن عن لا يحل له النظر إليها منهن ، لأن  
النهى عن شيء أمر بضده .

٢- روى عن فضالة بن عبيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : " ثلاثة لا تسأل عنهم : رجل فارق الجماعة وعصى  
إمامه ومات عاصيا ، وأمة أو عبد أبقي فمات ، وامرأة غاب عنها

---

(١) كاسيات عاريات : معناه أن تستر المرأة بعض بدنهن وتكشف بعضه ، إظهارا لجمالها  
ونحوه ، وقيل : معناه أن تلبس ثوبا رقيقا يصف لون بدنهن ، ومائلات : قيل : معناه  
مائلات عن طاعة الله تعالى وما يلزمهن حفظه ، ومميلات : أى يعلمن غيرهن  
فعلن المذموم ، وقيل : مائلات أى يمشين متبخترات مميلات لأكتافهن ، وقيل :  
مائلات أى يمشين المشية المائلة ، وهى مشية البغايا ، ومميلات : أى يمشين غيرهن  
تلك المشية ، ومعنى رءوسهن كأسنمة البخت المائلة : أى يكبرنها ويعظمنها بلف  
عمامة أو عصابة أو نحوها ، والأسنمة : جمع السنام ، وهو للإبل ، والبخت : نوع  
من الإبل . (النووى : شرحه على مسلم بهامش إرشاد السارى ٤٣٠/٨) ، والحديث  
أخرجه مسلم فى صحيحه ٢١٩٢/٤ .

زوجها ، قد كفاها مؤونة الدنيا ، فتبرجت بعده ، فلا تسأل عنهم " (١)

وجه الدلالة منه :

إن المرأة إذا خرجت من بيتها متكشفة ، مبدية ما يجب عليها ستره من عورتها ، فهي من أهل النار ، لأنها اقترفت أمرا لا يحل لها ، وهو تبرجها ، والإثم في خروجها على هذا النحو لا يتقيد بكون الزوج غائبا عنها ، أو أن يكون قد كفاها مؤونة الدنيا ، إذ تأثم بخروجها متبرجة ، سواء كان زوجها غائبا أو حاضرا ، وسواء كفاها مؤونة الدنيا أو لم يكفها ، وهذا القيد الوارد في الحديث خرج مخرج الغالب ، إذ الغالب أن المرأة لا تعتمد إلى التحرر من قوامة الولي أو الزوج عليها ، وفعل ما تشتهي إلا في غيبة وليها أو زوجها ، أو أن يكون الحديث قد وقع جوابا عن سؤال سئله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن امرأة بهذه المثابة ، فأجاب عن خصوص ما سئل عنه .

٣- روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إنما المرأة عورة " .

وجه الدلالة منه :

أفاد هذا الحديث أن المرأة عورة ، وهذا يقتضى وجوب ستر أعضاء بدنها ، بحيث لا يبدو منها شئ بحضرة من لا يحل له النظر إليه منها .

٤- روى عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما قال : " كسأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبضية كثيفة ، أهداها له دحية الكلبي ، فكسوتها امرأتى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مالك لا تلبس القبطية ؟ ، قلت : كسوتها امرأتى ، فقال : " مرها فلتجعل تحتها غلالة فأتى أخاف أن تصف عظامها " (٢)

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک وصحح إسناده ، وأخرجه أحمد في مسنده (المستدرک ١١٩/١ ، مسند أحمد ١٩/٦) .

(٢) القبطية : ثياب كانت تصنع بمصر ، نسبة إلى ساكنيها من القبط ، والغلالة : شعار يلبس تحت الثوب يستر به ما دونه (القاموس المحيط ٣٩٢/٢ "قبط" ٢٦/٤ "غل") -



### وجه الدلالة منه :

أفاد هذا الحديث أنه يجب على المرأة ستر عورتها ، بحيث لا يبدو منها شيء ، ولهذا فليس لها أن تلبس من الثياب ما يصف عورتها لضيقه ، أو يشف عما تحته لرقته .

٥- روى عن أم سلمة رضی الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا كان لإحدكن مكاتب فملك ما يؤدي فلتحتجب منه " (١)

### وجه الدلالة منه :

أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث كل امرأة مسلمة ، أن تحتجب من مكاتبها إذا ملك ما يؤدي منه نجوم الكتابة ، لأن ملكه قريب الزوال ، وما قارب الشيء يعطى حكمه ، فلا يجوز له - والحال هذه - أن يدخل عليها ، أو أن تبدى له شيئا من عورتها ، فالحديث دليل على أن المكاتب إذا صار معه جميع مال المكاتب ، فقد صار له ما للأحرار ، فاحتجب منه سيده وإن لم يكن قد سلم ذلك بعد .

### ثالثا : الاجماع :

حكى بعض العلماء اتفاق المسلمين ، على منع الولاة من خروج النساء ، حاسرات عن عوراتهن ، سافرات الوجوه ، لا سيما عند كثرة الفساد وحكى القاضي عياض عن العلماء أن ستر المرأة وجهها في الطريق سنة (٢).

---

- والحديث أخرجه أحمد في مسنده ، والبيهقي وأبو داود في سننهما وسكتا عنه ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد وقال : رواه الطبراني وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل ، وحديثه حسن وفيه ضعف ، وبقي رجاله ثقات (الفتح الرباني ٣٠٠/١٧-٣٠١ ، السنن الكبرى ٢٣٤/٢ ، سنن أبي داود ٦٤/٤ ، مجمع الزوائد ١٣٦/٥-١٣٧).

(١) أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه في سننهم من حديث نبهان مولى أم سلمة عنها وقال فيه الترمذي : حسن صحيح ، وسكت عنه أبو داود ، وقال السندي : ذكر البيهقي ما يدل على أن الحديث لا يخلو من ضعف ، لأن راويه نبهان ، وهو متكلم فيه (سنن الترمذي ٢٦٠/٤ ، سنن أبي داود ٢١/٤ ، سنن ابن ماجه ٨٤٢/٢) .

(٢) المواق : التاج والإكليل ٤٩٩/١ ، البقاعي : فيض الاله المالك ١٥٤/٢ ، الرملي : نهاية المحتاج ١٨٧/٦ ، مغنى المحتاج ١٢٩/٣ ، الحصني : كفاية الأخيار ٧٥/٢ ، نيل الأوطار ٢٤٥/٦ .

## الفرع الثاني حكم النظر إلى عورة أجنبية مشتتاه

إن من يحضرون مواطن الرقص وساحاته ومتندياته من الرجال ، هم في الأغلب الأعم من الفحول البالغين العقلاء ، ومع هذا فإن من تؤدي الرقص ، تبين عن أجزاء من عورتها يحرم على غير أولى الإربة من الرجال النظر إليها .

وإذا كان قد رخص للرجل أن ينظر إلى ما يعد عورة من المرأة الأجنبية عنه ، إذا كان ثمة ضرورة أو حاجة تقتضيه ، بضوابطه <sup>(١)</sup> ، فإن نظره إلى من تؤدي الرقص ليس مما تقتضيه الضرورة أو الحاجة ، ومن ثم فإنه باق على أصل الحظر فيه ، والأدلة الدالة على حرمة النظر إلى عورة الأجنبية عند عدم الضرورة أو الحاجة تشمل بحكمها ، هذا فضلا عن اقتران هذا النظر بالشهوة ، وليس ثمة خلاف بين الفقهاء على أنه يحرم على الرجل النظر بشهوة ، أو عند خوف ثورانها ، إلى أي جزء من بدن المرأة الأجنبية عنه - ولو كان من فوق الثياب كما قال المواق المالكي - إذا لم تكن ثمة ضرورة أو حاجة إليه <sup>(٢)</sup>

ومن الأدلة التي توجب على الرجال غض البصر عن النظر إلى ما حرم عليهم من النساء الأجنبيةات عنهم ، وتحرم نظرهم إلى ما يعد عورة من

---

<sup>(١)</sup> يراجع في حالات الضرورة أو الحاجة التي يرخص فيها للرجل النظر إلى ما يعد عورة من الأجنبية وضوابط النظر ، مؤلفنا : أحكام العورة في الفقه الإسلامي ٣٦٥-٣٢٩ .

<sup>(٢)</sup> ابن نجيم : البحر الرائق ٢٨٤/١ ، الكاساني : بدائع الصنائع ٢٩٥٦/٦ ، الخطاب : مواهب الجليل ، المواق : التاج والإكليل ٤٩٩/١ ، مغنى المحتاج ١٢٩/٣ ، الكوهجي : زاد المحتاج ١٧١/٣ ، الشيباني : نيل المأرب ١٤٠/٢ ، المحلى ٣٢/١٠ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٣١/٤ ، نيل الأوطار ٢٤٢/٦ .

هؤلاء النساء عند عدم الضرورة أو الحاجة <sup>(١)</sup> مايلي :

أولا : الكتاب الكريم :

قال تعالى : " قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم " <sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة من الآية :

أمر الحق سبحانه وتعالى المؤمنين بغض أبصارهم ، إذ النظر مظنة الفتنة ، محرك للشهوة ، وقد قال المفسرون : إن غرض البصر : هو إطباق الجفن على العين بحيث تمتنع الرؤية ، وقال أكثرهم : إن " من " في الآية تبعيضية ، ويبنوا المراد بهذا البعض ، فقالوا : المعنى هو غرض البصر عما يحرم ، والاقتصار به على ما يحل ، وقيل : وجه التبعية : أن يعفى للناظر أول نظرة تقع من غير قصد ، فالآية دالة على حرمة نظر الرجل إلى ما يعد عورة من المرأة الأجنبية عنه ، لغير ضرورة أو حاجة .

٢- قال سبحانه : " وإذا سألتهم من متاعا فاسألوهن من وراء حجاب " <sup>(٣)</sup>

وجه الدلالة من الآية :

بينت هذه الآية أنه لايجوز النظر إلى نساء النبي صلى الله عليه وسلم فإذا أراد أحد المسلمين منهن حاجة يريد تناولها منهن ، أو أراد مسألة يستفتيها فيها ، فلا ينظر إليهن ، ولايسألهن إلا من وراء ستار يكون بينه وبينهن ، وهذه الآية وإن كانت خاصة بأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أن لفظها عام ، يصدق على أمهات المؤمنين وعلى غيرهن من نساء المسلمين ، إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فهي تقتضي حرمة نظر الرجال إلى النساء الأجنبية عنهم ، عند عدم الضرورة أو الحاجة إليه.

---

(١) يراجع في تفصيل وتوثيق وجه الاستدلال بهذه الأدلة مؤلفنا : أحكام العورة في الفقه الإسلامي .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة النور .

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف .

ثانيا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إياكم والجلوس على الطرقات " ، قالوا : يا رسول الله لا بد لنا من مجالسنا ، نتحدث فيها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن أبيتم فاعطوا الطريق حقه " ، قالوا : وما حق الطريق يا رسول الله ؟ ، قال : " غض البصر ، وكف الأذى ورد السلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " .

وجه الدلالة منه :

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ، أن من حق الطريق على من جلس عليه من الرجال ، أن يغض بصره عن النظر إلى ما يحرم عليه ، والأمر بغض البصر متوجه إلى كل من جلس على الطريق ، فيجب عليه أن يغض بصره عن النظر إلى ما حرم عليه ممن يعبرون هذا الطريق .

٢- روى عن جرير البجلي رضى الله عنه قال : " سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر الفجأة ، فأمرني أن أصرف بصرى " (١)

وجه الدلالة منه :

سأل جرير رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النظرة المفاجئة ، التي يقع البصر فيها على محرم اتفاقا ، من غير قصد إليه ولا تعمد ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصرف بصره عنه سريعا ، بعد هذه النظرة المفاجئة ، فدل هذا على حرمة تعمد النظر إلى عورة امرأة أجنبية عن الناظر .

٣- روى عن علي رضى الله عنه قال : " قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تتبع النظرة النظرة ، فإما لك الأولى وليست لك الأخرى " . (٢)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ١٦٩٩/٢ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ، وأبو داود والترمذي والبيهقي في سننهم ، وقال الترمذي فيه =



### وجه الدلالة منه :

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا رضى الله عنه ، عن متابعة النظر واستدامته إلى ما حرم الله تعالى النظر إليه ، وبين له أن النظرة الأولى لا إثم فيها ، وإنما الإثم فى الثانية ، لأنها تكون منه عن قصد وتعمد ، بخلاف الأولى .

٤- روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كتب الله على ابن آدم حفظه من الزنا ، أدرك ذلك لامحالة ، فزنا العين النظر ، وزنا اللسان النطق ، وزنا الأذنين السماع وزنا اليدين البطش ، وزنا الرجلين الخطو ، والنفس تتمنى ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه " (١).

### وجه الدلالة منه :

بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديث ، أن العين تزنى ، وزناها النظر إلى ما حرمه الله تعالى على الناظر ، قال ابن بطال : سمي النظر زنا ، لأنه يدعو إلى الزنا الحقيقى ، وقد دل الحديث على حرمة النظر ، لأنه ذريعة إلى تمنى النفس ما وقع عليه النظر ، فيؤدى إلى ارتكاب الفاحشة ، التى نهى عنها الشارع .

### ثالثا : الاجماع :

أجمعت الأمة على أنه يحرم على الرجل ، أن ينظر إلى ما يعد عورة

---

- حديث حسن غريب لا تعرفه إلا من حديث شريك ، وسكت عنه أبو داود والبيهقى ، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ، وقال : فى سنده ابن إسحاق وهو مدلس ، وبقية رجاله ثقات ، وأخرجه الطبرانى فى الأوسط ورجال الطبرانى ثقات . (مسند أحمد ٣٥٣/٥ ، سنن أبى داود ٢٤٦/٢ ، سنن الترمذى ١٩١/٤ ، السنن الكبرى ٩٠/٧ ، مجمع الزوائد ٦٣/٨ ، نيل الأوطار ٢٤١/٦) .

(١) أخرجه البخارى ومسلم فى الصحيحين (صحيح البخارى ٦٧/٨ ، صحيح مسلم ٢١٦/٢) .

من المرأة الأجنبية عنه ، من غير سبب يرخص له في ذلك .<sup>(١)</sup>

وهذه الأدلة وكثير غيرها ، تفيد حرمة نظر الرجل إلى ما يعد عورة من المرأة الأجنبية عنه من غير سبب يبيحه ، سواء قيل إن عورتها جميع البدن ، أو باستثناء وجهها وكفيها ، أو غيرهما من عورتها .

والمرأة التي تؤدي حركات الرقص ، تبين عن كثير من أجزاء بدنها ، مما يعد عورة باتفاق ، وترتدي ثيابا لا يتحقق بها ستر باقى أجزاء بدنها ، ولا يعد نظر الرجال الأجانب إليها - وهي تؤدي هذه الحركات على مرأى منهم ، أوكأنوا بحيث يشاهدون رقصها هذا بوسائل نقل الصورة - موضع ضرورة أو حاجة ، فيكون نظرهم إليها في هذه الحالة ، محرما باتفاق أهل العلم .

وإذا كان إبداء هذه المرأة عورتها لمن لا يحل له النظر إليها محرما ، ونظر الرجال الأجانب إليها محرما كذلك ، فما كان داعية إلى إظهار عورتها والنظر إليها - وهو إتيانها الرقص - محرما كذلك ، شأنه في هذا شأن كل ما يتوصل به إلى المحرم .

---

<sup>(١)</sup> المصادر الفقهية السابقة في هذا الفرع .

## المطلب الثانى حكم الرقص الزوجى والجماعى

أبين فى هذا المطلب حكم الرقص الزوجى ، الذى يكون بين رجل وامرأة ، سواء كانت زوجة له أو أجنبية عنه ، وحكم الرقص الجماعى ، الذى يشترك فيه الرجال والنساء معا ، فى منتدى أو حفل عام ، يجمع بين هؤلاء وأولئك ، وأبين هذا وذاك فى فرعين على النحو التالى :

الفرع الأول : حكم الرقص الزوجى .

الفرع الثانى : حكم الرقص الجماعى .

## الفرع الأول حكم الرقص الزوجى

أتناول فى هذا الفرع بيان حكم الرقص الذى يكون بين الزوجين ، وذلك الذى يكون بين رجل وامرأة أجنبية عنه ، وذلك فى مقصدين على النحو التالى :

المقصد الأول : حكم رقص الزوج مع زوجته .

المقصد الثانى : حكم رقص الرجل مع الأجنبية عنه .

## المقصد الأول حكم رقص الزوج مع زوجته

إذا راقص الزوج زوجته ، فإما أن يكون هذا فى خلوة عن الناس ، أو أن يكون فى حضورهم ، أو كانوا بحيث يشاهدون رقصهما بوسائل نقل الصورة .

أ- فإذا رقص الزوج مع زوجته فى خلوة عن الناس ، فإن هذا يعد من قبيل ملاعبتها ، وهو وإن كان لها إلا أنه من الحق ، لما روى عن عقبة بن عامر رضى الله أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " كل شئ يلهو به الرجل فهو باطل ، إلا رميه بقوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، فإتاهن من الحق " ، فبين الحديث أن كل ما يتلهى به المؤمن ، مما لا يفيد فى العاجل ولا فى الآجل فائدة ، فهو باطل ، والإعراض عنه أولى ، إلا أن يكون ما يتلهى به هو هذه الثلاثة ، ومنها ملاعبة الزوجة ، فإنه يكون من الحق الذى لا إثم فى التلهى به .

ب - أما إذا كان الزوج يراقص زوجته بمحضر من الناس ، أو كانوا بحيث يرون رقصهما بوسائل نقل الصورة ، فإن فيه أموراً ثلاثة : الأول: إظهار المرأة عورتها لمن لا يحل له النظر إليها ، الثانى : نظر الرجال الأجانب إلى عورة امرأة أجنبية عنهم من غير سبب يبيحه ، وقد بينت حكم هذين قبلاً ، وأما الأمر الثالث : فهو الديانة وعدم الغيرة على الأهل ، وذلك لأن هذا الزوج يمكن الرجال الأجانب من النظر إلى عورة زوجته التى تتكشف لهم أثناء الرقص .

فهذا الزوج الذى يراقص زوجته على مرأى من الناس ديوث ، لا يغار على زوجته ، أن يرى الناس من عورتها ما يراه هو ، والغيرة صفة من صفات المؤمنين ، فمن لا يغار على حرمة فهو ديوث ، لا ينظر الله إليه يوم القيامة ، ولا يمكن من دخول الجنة ، لأنه ترك ما ينبغى أن يتصف به المؤمن من غيرة .



والدليل على أن هذه الغيرة من صفات المؤمنين ، ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله تبارك وتعالى يغار ، وإن المؤمن يغار ، وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم عليه " ، وفى رواية أخرى : " ومن غيرة الله أن يأتي المؤمن من الفاحشة التى حرم الله عليه " (١).

ومما يدل على أن الديوث لا ينظر الله تعالى إليه يوم القيامة ، ولا يمكن من دخول الجنة ، ما رواه سالم بن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ثلاثة لا ينظر الله عز وجل إليهم يوم القيامة : العاق لوالديه ، والمرأة المترجلة ، والديوث " ، وفى رواية أخرى : " ثلاثة لا يدخلون الجنة : العاق والديه ، والديوث ، ورجلة النساء " (٢).

فهذا الحديث وسابقه يدلان على أن من لا يغار على حرمانه ، فقد خلع عن نفسه صفة من صفات المؤمنين ، فضلا عن استحقاقه غضب الله تعالى ، وحرمانه من دخول الجنة ، وهذا الوعيد الشديد لا يكون إلا على ترك مأمور به ، أو فعل منهى عنه ، فعدم الغيرة على حرمان الله تعالى - أيا كان مظهرها - أمر محرم .

---

(١) أخرجه البخارى ومسلم فى الصحيحين (صحيح البخارى ٦٣/٧ ، صحيح مسلم ٢١١٤/٤).

(٢) أخرج الرواية الأولى الحاكم فى المستدرک وأحمد فى مسنده والنسائى فى سننه ، وصحح الحاكم إسناده ، وسكت عنه النسائى ، وذكره السيوطى فى الجامع الصغير ، ورمز له بالصحة ، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ، وقال : رواه أحمد وفيه راو لم يسم ، وبقية رجاله ثقات ، وأخرج البيهقى فى سننه الرواية الثانية وسكت عنه ، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد من حديث عمار بن ياسر ، وقال : رواه الطبرانى ، وفيه مساتير ، وليس منهم من قال إنه ضعيف . (سنن النسائى ٨٠/٥ - ٨١ ، السنن الكبرى ٢٢٦/١٠ ، السيوطى : الجامع الصغير ١٤٦/١ ، مجمع الزوائد ٣٢٧/٤).

## المقصد الثاني حكم رقص الرجل مع الأجنبية عنه

إذا كان الرجل يرقص مع امرأة أجنبية عنه ، فإن فيه أمورا سبعة :  
الأول : إظهار المرأة عورتها لمن لا يحل له النظر إليها ، الثاني : نظر من يرقص معها إلى عورتها ، من غير سبب مرخص ، الثالث : الديانة إذا كانت هذه المرأة ذات زوج أو محرم ، وأذن لها زوجها أو محرمها في الرقص مع الأجنبية عنها ، الرابع : مس الأجنبية أعضاء بدنها من غير ضرورة أو حاجة تدعو إليه ، الخامس : إثارة الشهوة ، والدعوة إلى إشباع الغريزة بارتكاب الفاحشة ، السادس : الخلوة بالأجنبية ، إن كانت المرأة ترقص مع الأجنبية عنها في خلوة عن الناس ، السابع : اختلاط الرجال بالنساء ، إن كانا يؤديان الرقص معا في منتدى عام ، أو إحدى صالات الرقص ، أو غيرها من المواضع التي يجتمع فيها الرجال والنساء للرقص أو غيره .

أما الأمور الثلاثة الأولى فقد بينت حكمها من قبل ، وأرجئ بيان حكم الأمر السابع إلى موضعه في الفرع الثاني من هذا المطلب ، الذي عقدته لبيان حكم الرقص الجماعي ، وأبين فيما يلي حكم بقية الأمور :

### مس أعضاء الأجنبية :

تكاد تتفق آراء الفقهاء على أنه يحرم على الرجل الفحل البالغ ، أن يمس شيئا من بدن المرأة الشابة الأجنبية عنه ، إذا لم تكن ثمة ضرورة أو حاجة تقتضيه ، ولو انتفت الشهوة ، وأمنت الفتنة عند المس ، وأنه لا يحل له مصافحتها كذلك ، كما يحرم على المرأة الشابة مس الرجل الأجنبية عنها ، ومصافحته كذلك ، وإن أمنت الشهوة عند مسه ، بل قال العلماء : إن المس أولى بالحرمة من النظر ، لأنه أغلظ .

وقد روى عن أبي حنيفة أنه يجوز للرجل إن كان كبيرا ، يأمن على نفسه أن تثور شهوته عند مس المرأة الأجنبية عنه ، أن يمسه حينئذ ويصافحها ، إن كان يأمن عليها ذلك أيضا ، فإن كان لا يأمن على نفسه أو عليها فلا يحل له مصافحتها ، لما فيه من التعريض للفتنة ، ويرى الشافعية أنه يحل للرجل مصافحة المرأة الأجنبية عنه ، بشرط وجود حائل ، وأمن الفتنة عند المصافحة ، وروى عن أحمد أنه كره مصافحة النساء ، إلا أنه جوز أخذ يد العجوز والشوهاء<sup>(١)</sup> .

استدل جمهور الفقهاء لحرمة مس الرجل المرأة الأجنبية عنه ومسهها له ، من غير ضرورة أو حاجة ، ولو انتفت الشهوة ، وأمنت الفتنة بمايلي :

أولا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : " كان النبي صلى الله عليه وسلم يبايع النساء بالكلام بهذه الآية : " لا يشركن بالله شيئا ... " <sup>(٢)</sup> " الآية ، وما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة إلا امرأة يملكها " ، وفي رواية أخرى : " كانت المؤمنات إذا هاجرن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يُمتحنَ بقول الله عزوجل : " يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبایعنك على أن لا يشركن بالله شيئا و لا يسرقن ولا يزنین .. " الآية ، فمن أقر بهذا من المؤمنات ، فقد أقر بالمحنة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقرن بذلك من قولهن ، قال لهن : " انطلقن فقد بايعتكن " ، ولا والله ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط ، غير أنه يبايعهن

(١) الهداية ونتائج الأفكار وحاشية سعدى جلبى على العناية ٩٨/٨ ، ٩٩ ، البحر الرائق ٢١٩/٨ ، ٢٢١ ، بدائع الصنائع ٢٦٥٩/٦ ، الشيخ عlish : شرح منح الجليل ١٣٣/١ ، أبو الحسن المنوفى : كفاية الطالب وحاشية العدوى عليه ٤٣٧/٢ ، نهاية المحتاج وحاشية الشبراملسى ١٨٧/٦ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، مغنى المحتاج ١٢٨/٣ - ١٢٩ ، زاد المحتاج ١٧٥/٣ ، البهوتى : كشف القناع ١٦/٥ ، نيل المأرب ١٤١/٢ ، الفروع ١٥٧/٥ ، ١٥٨ ، أحكام العورة فى الفقه الإسلامى ٦٢٤/١ - ٦٢٩ .

(٢) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة .

بالكلام ، وما أخذ على النساء قط ، إلا بما أمره الله تعالى ، وما  
مست كف رسول الله صلى الله عليه وسلم كف امرأة قط ، وكان  
يقول لهن إذا أخذ عليهن : " قد بايعتكن " ، كلاماً (١).

#### وجه الدلالة منه :

أفاد هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تمس يده يد  
امرأة أجنبية عنه قط ، ولم يثبت عنه أنه صافح امرأة أجنبية عنه ، سواء  
كانت شابة يشتهي مثلها ، أو عجوزاً لا تشتهي ، وهو الذى عصمه ربه  
سبحانه ، عن الافتتان بالنساء المحرمات عليه أو اشتهاهن ، ولكن فعل ذلك  
ليشرع لأُمَّته ، فدل على أنه لا يحل لرجل أن يمس جزءاً من بدن امرأة أجنبية  
عنه لغير ضرورة أو حاجة ، ولا يحل لها ذلك منه أيضاً .

٢- روى عن معقل بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
" لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد ، خير له من أن يمس  
امرأة لا تحل له " (٢) .

#### وجه الدلالة منه :

أفاد هذا الحديث أنه خير للرجل أن يطعن في رأسه بإبرة ، بدلاً من أن  
يمس بدن امرأة لا تحل له ، سواء بالمصافحة أو غيرها ، ولا يختار أحد أن  
يطعن رأسه بذلك ، وليس في ذلك خير له البتة ، ومعنى هذا أنه لا يحل له أن  
يمس بدن المرأة الأجنبية عنه ، سواء بالمصافحة أو غيرها ، سواء كانت  
عجوزاً أو دميمة أو مريضة أو غير ذلك .

---

(١) أقر بالمحنة : أى بايع البيعة الشرعية ، والحديث أخرجه الشيخان فى الصحيحين .  
(صحيح البخارى ١٤٤/٩ ، صحيح مسلم ١٤٨٩/٣) .

(٢) أخرجه البيهقى فى سننه وسكت عنه ، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ، وقال :  
رواه الطبرانى ، ورجاله رجال الصحيح ، وقال المنذرى : رجاله ثقات ، وذكره  
السيوطى فى الجامع الصغير ورمز له بالضعف . (مجمع الزوائد ٢٢٦/٤ ، الجامع  
الصغير ١٢٧/٢ المناوى : فيض القدير ٢٥٩/٥) .



٣- روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من مس كف امرأة ليس منها بسبيل ، وضع على كفه جمر يوم القيامة " .<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة منه :

هذا الحديث - إن صح - يتضمن وعيدا شديدا لمن يصفاح امرأة أجنبية عنه أو يمس كفها ، وهذا الوعيد الشديد - وهو وضع الجمر على كف من يصفاح امرأة أجنبية عنه أو يمس كفها - لا يكون إلا على فعل أمر حرمه الشارع ، فدل الحديث على حرمة مس الرجل ومصافحته المرأة الأجنبية عنه ، شابة كانت أو عجوزا .

ثانيا : المعقول :

١- إن مس البدن أبلغ في اللذة وإثارة الشهوة من مجرد النظر ، وإذا حرم على الرجل أن ينظر إلى المرأة الأجنبية عنه من غير ضرورة أو حاجة ، ومثله المرأة في النظر إليه ، فإنه يحرم على أي منهما لمس بدن الآخر بالأولى ، عند عدم الضرورة أو الحاجة إليه .<sup>(٢)</sup>

٢- إنه لا ضرورة في مس الرجل للمرأة أو مسها له ، إذا كان كل منهما أجنبيا عن الآخر ، فحرم هذا المس ، بخلاف نظر كل منهما إلى الآخر ، فإنه قد تقتضيه الضرورة أو الحاجة ، فأبيح لذلك ، مع مالمس من أثر في بعث الشهوة وتحريكها فوق النظر ، فأباحه أدنى الفعلين لا يدل على إباحة أعلاهما .<sup>(٣)</sup>

---

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية وقال : غريب (الزيلعي : نصب الراية ٢٤٠/٤) .

(٢) فيض الاله المالك ١٥٧/٢ ، نهاية المحتاج ١٩٥/٦ ، مغنى المحتاج ١٣٢/٣ ، الفروع ١٥٧/٥ .

(٣) الهداية (مع نتائج الأفكار) ٩٨/٨ ، بدائع الصنائع ٢٩٥٩/٦ .

ولما كان من يرقص مع امرأة أجنبية عنه ، يلامس وجهه وجهها ، ويمس كثيرا من أجزاء بدنهما بحائل أو غيره : كيدها ، وعنقها ، وخصرها ، فإن هذا الرقص يكون محرما ، لتضمنه هذا المس الذي حرمه الشارع.

### إثارة الشهوة وارتكاب الفاحشة :

إن الرقص بما يتضمنه من النظر إلى المرأة الأجنبية عن الناظر ، ومس أجزاء من بدنهما ، يثير في كل منهما الشهوة ، التي تدعو إلى الوقوع لإشباعها ، بارتكاب الفاحشة ، وإذا كان الشارع قد حرم ارتكابها ، فإنه يحرم إتيان ما يؤدي إليها ، وهو الرقص ، لحرمة ما كان ذريعة إلى محرم .

ومن الأدلة التي تفيد حرمة ارتكاب الفاحشة ما يلي :

أولا : الكتاب الكريم : آيات منها :

قال تعالى : " ولاتقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا " .<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة من الآية :

نهى الحق سبحانه عن ارتكاب الزنا ، والنهى يفيد التحريم عند الإطلاق ، لأنه حقيقة ، وليس ثمة ما يصرفه عنه إلى غيره .

ثانيا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : " سألت النبي صلى الله عليه وسلم : أيُّ الذنب أعظم ؟ ، قال : " أن تجعل لله ندا وهو خلقك " ، قلت : ثم أي ؟ ، قال : " أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك " ، قلت : ثم أي ؟ ، قال : " أن تزنى بحليلة جارك " .<sup>(٢)</sup>

---

(١) الآية ٣٢ من سورة الإسراء.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٩٠/١.

وجه الدلالة منه :

وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم الزنا ، بأنه من أعظم الذنوب وأجل الخطايا ، وأنه ليس بعد الشرك بالله وقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق ، ذنب أعظم منه ، ولا يكون هذا الوصف إلا لما اشتدت حرمة ، فكان من الكبائر .

### الخلوة بالأجنبية :

يقصد بالخلوة بالأجنبية : اجتماع الرجل والمرأة الأجنبية عنه ، في موضع يأمنان فيه من اطلاع الغير عليهما ، إذا لم يكن فيه معهما ما تنتفى به هذه الخلوة ، وتتحقق بوجودهما في موضع يأمنان فيه من اطلاع الغير عليهما : كالدار والمحل والبستان ، إذا كانت أبوابها مغلقة ، ولم يكن فيها ما يمكن الغير من النظر إلى ما بداخلها : كالنافذة ، أو الحاجز الزجاجي الذي لا يمنع الرؤية ، أو الثقب ، أو آلة نقل الصورة (الكاميرا) ، أو نحو ذلك ، وكوجودهما منفردين في موضع لاحواز دونه ، إذا كانت ظلمته شديدة ، لا يتوقع انقشاعها بضوء ، أو كانا في موضع لا يطرقه الناس ، وتتحقق الخلوة المحرمة بينهما ولو كان باب الموضع مفتوحا ، إذا كان الداخل فيه لا يلج إلا بإذن ، هذا إذا لم يكن معهما مانع خلوة على ما وصفه الفقهاء .<sup>(١)</sup>

وليس ثمة خلاف بين الفقهاء على حرمة خلوة الرجل بالمرأة المشتهاة الأجنبية عنه في الجملة إذا لم تكن ضرورة تقتضيه ، وليس من الضرورة الخلوة بالمخطوبة ، أو المريضة ، أو الشاهدة ، أو نحوهن ، إلا أن الحنفية يرون جواز الخلوة بالأجنبية إن كانت عجوزا شوهاء ، أو كان ثمة حائل بينها وبين الرجل ، أو كانت مدينة وهربت إلى مكان خرب ، فتجوز ملازمتها ، ويرى بعض المالكية جواز خلوة الشيخ بهم بالمرأة ، شابة كانت أو كبيرة ، وخلوة الشاب بالمرأة الكبيرة .<sup>(٢)</sup>

(١) يراجع في ذلك : أحكام العورة في الفقه الإسلامي ٥٧٧/٢ - ٥٨٠ .

(٢) ابن الهمام : فتح القدير ٣/٢٣٦ ، الحصكفي : الدر المختار ، ابن عابدين : رد المحتار ٢/٣٣٨ ، ٥/٢٣٥ ، كفاية الطالب الرباني وحاشية العدوي ٢/٤٢٢ ، -

وقد استدل لحرمة خلوة الرجل بالأجنبية عنه بما يلي :

أولا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يقول : " لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم " (١)

٢- روى عن عامر بن ربيعة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يخلون رجل بامرأة لاتحل له ، فإن ثالثهما الشيطان إلا محرم " (٢) .

٣- روى عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا يخلون رجل بامرأة ليست منه بمحرم ، فإن الشيطان ثالثهما " (٣)

---

- الفراوى : الفواكه الدواني ٤٠٩/٢ ، النووى : المجموع ٢٧٩/٤ ، نهاية المحتاج ١٨٨/٦ ، مغنى المحتاج ١٢٩/٣ ، المغنى ٢٣٩/٣ ، ٥٣٠/٧ ، كشف القناع ١٦/٥ ، نيل المأرب ١٤١/٢ ، شرح النووى على مسلم ١٦/٥-١٨ ، أحكام العورة فى الفقه الإسلامى ٥٧٦/٢-٥٨٠ .

(١) أخرجه الشيخان فى الصحيحين (إرشاد السارى ١١٦/٨ ، صحيح مسلم ١٠٤/٤) .

(٢) أخرجه أحمد فى مسنده بلفظه ، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ، وقال : رواه أبو يعلى والبزار والطبرانى ، وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف ، وقال الشوكانى : يشهد لهذا الحديث حديث ابن عباس السابق عند الشيخين (مسند أحمد ٤٤٦/٣ ، مجمع الزوائد ٢٢٣/٥-٢٢٤ ، نيل الأوطار ٢٤٠/٦) .

(٣) أخرجه البخارى فى صحيحه من حديث أبى معبد عن ابن عباس بلفظ : " لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم " ، وليس فيه " فإن الشيطان ثالثهما " ، وأخرجه الترمذى بلفظه فى الصلب ، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد من حديث ابن عباس بلفظ قريب مما ورد فى البخارى ، وقال : رواه الطبرانى فى الأوسط ، وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات ، وذكره من حديث أبى أمامة بلفظ قريب من رواية جابر ، وقال : رواه الطبرانى ، وفيه على بن يزيد الألهانى -



٤- روى عن عقبه بن عامر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إياكم والدخول على النساء " ، فقال رجل : يا رسول الله أفرأيت الحمى ؟ ، قال : " الحمى الموت " .<sup>(١)</sup>

٥- روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : " إن نفرا من بنى هاشم دخلوا على أسماء بنت عميس ، فدخل أبو بكر رضى الله عنه - وهى تحته يومئذ - فرآهم ، فكره ذلك ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : لم أر إلا خيرا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله قد برأها من ذلك " ، ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال : " لا يدخلن رجل بعد يومى هذا على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان " .<sup>(٢)</sup>

#### وجه الدلالة من هذه الأحاديث :

أفادت هذه الأحاديث حرمة اختلاء الرجل بالمرأة الأجنبية عنه ، إذا لم يكن معها محرم لها ، أو مانع خلوة ، وذلك لما فى هذا الاختلاء من مشاركة الشيطان لهما فيها ، إذ يوسوس لهما باقتراف المعصية ، ولهذا فلا يؤمن مع هذه الخلوة من مواقعة المحظور ، لاسيما إذا تكرر الداخلون على هذه المرأة ، كما فى حالة أحماء الزوج - غير آبائه وأبنائه - الذين جرت العادة على التساهل فى أمر دخولهم على زوجة قريبهم ، و الوصول إلى المرأة والخلوة بها ، ولهذا شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم خلوتهم بها بالموت ، لأنه

---

- وهو ضعيف جدا وفيه توثيق . (صحيح البخارى ٦٦/٧ ، سنن الترمذى ١٥٢/٤ ، مجمع الزوائد ٢٢٦/٤).

(١) الحمى : قال النووى : هم أقارب الزوج غير آبائه وأبنائه ، فأما آباؤه وأبنائهم فمحارم لزوجته تجوز لهم الخلوة بها ، ولا يوصفون بالموت . (شرح النووى على مسلم ١٦/٥-١٧) ، والحديث أخرجه الشيخان (صحيح البخارى ٦٦/٧ ، صحيح مسلم ١٧١١/٤).

(٢) المغيبة : هى التى غاب عنها زوجها ، بأن لم يكن معها فى المنزل الذى تقيم فيه سواء كان حاضرا بالبلد أو مسافرا ، والحديث أخرجه مسلم فى صحيحه ٨/٧.

يؤدى إلى هلاك الدين إن وقعت الفاحشة ، وهلاك النفس إن وجب الرجم ، وهلاك المرأة بفراق زوجها إذا حملته الغيرة على تطليقها .

ثانيا : الإجماع :

أجمع العلماء على حرمة خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه ، إذا لم يكن معها ما تتنقى به هذه الخلوة المحرمة ، وقد حكى هذا الإجماع : النووي ، وابن حجر ، والشوكاني ، والقنوجي وغيرهم .<sup>(١)</sup>

وإذا كانت الخلوة بالأجنبية محرمة على هذا النحو ، فيحرم الرقص ، لأنه يؤدى إليها .. إذا كانت المرأة ترقص مع الأجنبي عنها فى خلوة عن الناس ، لحرمة ما كان وسيلة إلى محرم .

## الفرع الثانى حكم الرقص الجماعى

الرقص الجماعى : هو ذلك الرقص الذى يشترك فيه الرجال والنساء فى مكان يجمع فيه بينهم ، ومن أمثلة هذا النوع : رقص الباليه ، والدبكة ، وغيرهما من أنواع تؤدى فى الأماكن المخصصة لذلك أو غيرها .

وهذا الرقص يتضمن الأمور المحرمة السابقة : إذ تبدى النساء فيه عوراتهن بحضرة من لا يحل له النظر إليها منهن ، وينظر الرجال الأجانب إلى عورات الراقصات بغير ضرورة أو حاجة ، كما أن من يصطحب زوجته أو محرمه ، للأماكن التى يقام فيها هذا الرقص ، لاغيرة عنده ، فهو ديوث ، لأنه يمكن الرجال الأجانب من الاطلاع على عورة زوجته أو محرمه ، ولمسها ، سواء كانت ترقص معهم أولا ، كما أنه يمكن زوجته أو محرمه من النظر إلى عورة الرجل الأجنبى عنها ، إذا كانت تشاهد رقصه ، كما فى

---

<sup>(١)</sup> شرح النووي على مسلم ١٦/٥ ، القنوجى : السراج الوهاج ٢١٨/٤ ، نيل الأوطار ٢٤١/٦ .

صورة راقصى الباليه ، الذين يلبسون ثيابا تصف عوراتهم ، ويتضمن هذا الرقص مس الرجال أبدان النساء نتيجة لازدحام المكان بهم ، مما يثير الشهوة التى تدعو إلى إشباعها باقتراف الفاحشة .

ففى هذا النوع من الرقص يختلط الرجال بالنساء الأجنيات عنهم ، وهذا هو أصل كل بلية وشر - كما يقول ابن القيم - وهو سبب كثرة الفواحش ، وتزول العقوبات العامة ، فيجب على ولى الأمر أن يمنع اختلاط الرجال بالنساء فى الأسواق ، والفرج ، ومجامع الرجال ، ومنع النساء من الخروج متزينات متجملات ، ومنعهن من محادثة الرجال فى الطرقات ، ومنع الرجال من ذلك أيضا ، فإذا رأى أن يفسد على المرأة ثيابها بحبر ونحوه إذا خرجت متزينة متجملة ، فقد رخص فيه بعض الفقهاء ، وله أن يحبس المرأة إذا كثرت الخروج من منزلها ، ولاسيما إذا خرجت متجملة ، وإقرار النساء على ذلك إعانة لهن على الإثم والمعصية.<sup>(١)</sup>

وقال أبو الحسن الماوردى : من الأمور التى يتعين على ولى الأمر إنكارها ، مواقف الريب ومظان التهمة ، فينبغى أن يمنع الناس منها ، لما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك"<sup>(٢)</sup> ، فإذا رأى وقفة رجل مع امرأة فى طريق سابل ، لم تظهر منهما أمارات الريب ، لم يعترض عليهما بزجر ولا إنكار ، فما يجد الناس بدا من هذا ، وإذا كانت الوقفة فى طريق خال ، فخلو المكان ريبة ينبغى إنكارها ، إلا أنه لايعجل بالتأديب عليهما ، حذرا من أن تكون ذات محرم<sup>(٣)</sup> .

---

(١) ابن القيم : الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية / ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٢) أخرجه الترمذى والنسائى فى سنتيهما من حديث الحسن بن على ، وقال الترمذى فيه : حسن صحيح ، وسكت عنه النسائى ، وأخرجه أحمد فى مسنده من حديث أنس ، وأخرجه الطبرانى فى معجمه الكبير من حديث وابصة بن معبد ، وأخرجه الخطيب البغدادى فى تاريخه من حديث ابن عمر ، وذكره السيوطى فى الجامع الصغير ورمز له بالصحة . (سنن الترمذى ٢٠٥/٧ ، سنن النسائى ٣٢٧/٨-٣٢٨ ، الجامع الصغير ١٦/٢) .

(٣) الماوردى : الأحكام السلطانية / ٢٤٩-٢٥٠ .

ومن ثم فإن الاختلاط يؤدي إلى الفساد ، ويجر إلى ارتكاب المحرمات ، ولذا فينبغي على ولاية أمور المسلمين أن يتخذوا من التدابير - ما من شأنه أن يمنع من هذا الاختلاط ، سدا للذريعة إلى الفساد ، وقطعا لدابر الفتنة التي يؤدي إليها الاختلاط .

ولهذا فقد اعتبر الفقهاء لخروج النساء من بيوتهن ، إلى ما أبيح لهن الخروج له ، ألا يختلطن بالرجال الأجانب عنهن ، فإن كن يسرن في الطريق فيجب عليهن أن يمشين في حافته ، فلا يزاحمن الرجال في وسطه ، وإذا كن في مسجد أو مصلى ، فيجب أن يكون مقامهن خلف صفوف الرجال ، أو في ناحية من المسجد أو المصلى ، وإذا دخلن المساجد أو دور القضاء أو نحوها ، فلا ينبغي أن يزاحمن الرجال في الدخول إلى هذه المواضع أو عند الخروج منها ، وألا يكون انصرافهن من المواضع العامة - التي يجتمع فيها الرجال والنساء - مع الرجال ، بل ينصرفن قبلهم أو بعدهم ، قال ابن الجوزي : إذا اضطرت المرأة إلى الخروج ، خرجت بإذن زوجها في هيئة رثة ، وجعلت طريقها في المواضع الخالية ، دون الشوارع والأسواق ، واحترزت من سماع صوتها ، ومشت في جانب الطريق لا في وسطه .<sup>(١)</sup>

ومما يستدل به على منع النساء من الاختلاط بالرجال الأجانب عنهن ما يلي :

أولا : السنة النبوية المطهرة : أحاديث منها :

١- روى حمزة بن أبي أسيد الأنصاري عن أبيه " أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو خارج من المسجد ، وقد اختلط الرجال مع النساء في الطريق - يقول للنساء : " استأخرن ، فإنه ليس لكن

---

(١) فتح القدير ٢٥٩/١ ، الدر المختار ورد المحتار ٥٨٩/١ ، مواهب الجليل ٢٢٧/٢ ، ٤٠٥/٣ ، كفاية الطالب الرباني وحاشية العدوي ٣٧٠/١ ، ٤٢١/٢ ، المغني ٣٧٦/٢ ، ابن الجوزي : أحكام النساء ٣٣ ، الأحكام السلطانية ٢٨٠ ، شرح الزرقاني على الموطأ / ٣٥٨ ، أحكام العورة في الفقه الإسلامي ٨٦٣/٢ - ٨٦٧ .



أن تحققن الطريق ، عليكن بحافات الطريق " ، فكانت المرأة تلتصق  
بالجدار حتى أن ثوبها ليتعلق بالجدار من لصوقها به " (١).

وجه الدلالة منه :

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء عن المشى فى وسط  
الطريق ، حتى لا يختلطن بالرجال ، وأمرهن بالسير فى حافات الطريق ، وقد  
امتثلن لما أمرن به ، حتى أن المرأة كانت إذا سارت إلى جانب الطريق ،  
التصقت بالجدار الذى يكون على حافة هذا الطريق ، فيعلق ثوبها به ، فهذا  
النهى منه صلى الله عليه وسلم ، دليل على حرمة الاختلاط ، وذلك لأنه  
حقيقة فيه ، ومما يؤيد حمله على هذا ، أنه صلى الله عليه وسلم أوجب على  
النساء التأخر عن الرجال ، والمشي فى حافات الطريق .

٢- روى عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : " كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إذا سلم ، قام النساء حين يقضى تسليمه ، ويمكث هو فى  
مقامه يسيرا قبل أن يقوم " ، قال الزهرى : " نرى والله أعلم أن ذلك  
كان لكى ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال " ، وفى رواية  
أخرى : " كان النساء فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا  
سلم من الصلاة المكتوبة قمن ، وثبت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، وثبت من صلى من الرجال ما شاء الله ، فإذا قام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قام الرجال " (٢).

---

(١) يحققن الطريق : أى يركبن حقها ، وهو وسطها ، وقال الطيبى : أى ابعدن عن  
الطريق (عون المعبود ١٤/١٩٠) ، والحديث أخرجه أبو داود فى سننه وسكت عنه  
والمنذرى ، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد بمعناه من حديث على بن أبى طالب  
وعمر بن حماس ، وقال : رواه الطبرانى فى الأوسط . (سنن أبى داود ٤/٣٦٩ ،  
مجمع الزوائد ٨/١١٥).

(٢) أخرج الرواية الأولى البخارى فى صحيحه ، والثانية أحمد فى مسنده (إرشاد السارى  
١٥٣/٢ ، الفتح الربانى ٥/٢٠٤).

وجه الدلالة منه :

أفاد الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يمكث في مصلاه ، ويمكث معه من صلى من الصحابة ، حتى يتصرف النساء من المسجد ، ويبعد بهن المسير ، فلا يلحقهن الرجال في الطريق بعد انصرافهن من المسجد ، حتى لا يؤدي خروج الرجال والنساء من المسجد دفعة واحدة ، إلى الاختلاط المحرم ، فكان هذا المكث منه صلى الله عليه وسلم وسيلة إلى منع هذا الاختلاط .

٣- روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : " قالت النساء للنبي صلى الله عليه وسلم : غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوما من نفسك ، فوعدهن يوما لقيهن فيه ، فوعظهن وأمرهن ، فكان فيما قال لهن : " ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها ، إلا كان لها حجابا من النار " ، فقالت امرأة : واثنين ، قال : " واثنين " .<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة منه :

خصص رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما للنساء ، فوعظهن وعلمهن فيه أمور الدين لما طلبن منه ذلك ، وذلك حتى لا يخالطن الرجال ، أو يزاحمنهم في المسجد عند سماع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو كان اختلاط الرجال بالنساء مباحا ، لرخص لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حضور مجالس العلم والذكر مع الرجال في المسجد ، ولكنه أقرهن على ما طلبن ولم ينكر عليهن ، فدل هذا على حرمة اختلاط النساء بالرجال الأجانب عنهن .

---

(١) غلبنا عليك الرجال : أي أن الرجال يلزمونك كل الأيام ، ويسمعون العلم وأمور الدين ، ونحن نساء ضعفه لا نتقن على مزاحمتهم . (العيني : عمدة القاري ١٣٤/٢) ، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه (إرشاد الساري ١٩٧/١ ، ٢٢٣/١٠).

٤- روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : " إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى الصبح ، فينصرف النساء متلفعات بمروطهن مايعرفن من الغلس ".<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة منه :

أخبرت عائشة رضى الله عنها ، أن النساء كن يسرعن بالانصراف من المسجد بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة الصبح ، قبل منصرف الرجال من المسجد ، لأنها ذكرت انصراف النساء ، بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة الصبح مقرونا بالقاء ، ولم تذكر انصراف الرجال ، فدل هذا على أن انصرافهن كان قبل انصراف الرجال ، خشية اختلاط الرجال بالنساء عند الخروج من المسجد أو عند المشى فى الطرقات .

ثانيا : قول الصحابى :

١- روى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : " لأن يزاحمنى بغير مطلقى بقطران ، أحب إلى من أن تزاحمنى امرأة ".<sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة منه :

كره ابن مسعود رضى الله عنه مزاحمة المرأة له فى الطريق ، حتى إنه ليطبق مزاحمة البعير الأجرب ، الذى طلى جلده بالقطران له فى الطريق ، ولايطبق مزاحمة المرأة له فيه ، وإن كان أحد لا يحب أن يزاحمه بغير مطلقى

---

<sup>(١)</sup> المروط : جمع المِرط ، وهى أكسية من صوف أو خز يؤتزر بها ، والغلس : بقايا ظلمة الليل ، قال الداودى : معناه : ما يعرفن أنساء هن أم رجال (شرح النووى على مسلم بهامش إرشاد السارى ٣/٣٢٧ ، والحديث أخرجه الشيخان (صحيح البخارى ١٥٤/٢ ، صحيح مسلم ١١٩/٢).

<sup>(٢)</sup> ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ، وقال : رواه الطبرانى وفيه أبو الزعراء ، وقد وثقه العجلى وابن حبان وفيه كلام ، وبقية رجاله رجال الصحيح. (مجمع الزوائد ٨/١١٥).

بذلك ولا يطيقه ، وإنما هذا من ابن مسعود رضى الله عنه مبالغة فى التوقى من الافتتان بالنساء ، إذا اختلطن بالرجال .

٢- روى عن عمر رضى الله عنه " أنه منع النساء من المشى فى طريق الرجال ، والاختلاط بهم فى الطرقات " .<sup>(١)</sup>

٣- حكى إبراهيم النخعي " أن عمر رضى الله عنه نهى الرجال أن يطوفوا مع النساء ، فرأى رجلا يصلى مع النساء ، فضربه بالدرة " .<sup>(٢)</sup>

#### وجه الدلالة منهما :

إن منع عمر رضى الله عنه النساء من المشى فى طريق الرجال ، ومنعه الرجال من الاختلاط بالنساء ، ولو كان هذا فى حج أو عمرة ، دليل على أنه توقيف ، وإعماله الدرة فى المنع من الاختلاط ، وإنكاره على من يخالف هذا المنع ، دليل على حرمة اختلاط الرجال بالنساء .

٤- روى عن علي رضى الله عنه قال : " أما تغارون " ، وفى رواية أخرى : " ألا تستحيون أو تغارون أن يخرج نساؤكم ؟ ، فإنه بلغنى أن نساءكم يخرجن فى الأسواق ، يزاحمن العلوج " .<sup>(٣)</sup>

#### وجه الدلالة منه :

يستصرخ على رضى الله عنه فى المسلمين غيرتهم على حرمتهم ، ويدعوهم إلى منع نساؤهم من مزاحمة الرجال الأجانب عنهن فى الأسواق ، وهذا منه دليل على حرمة اختلاط الرجال بالنساء .

---

(١) ذكره ابن القيم فى الطرق الحكمية / ٢٨٠ .

(٢) ذكره ابن حجر فى فتح البارى ٣/ ٣١٢ .

(٣) العلوج : جمع العلج ، وهو الواحد من كفار العجم ، أو هو الرجل القوى الضخم (ابن الأثير : النهاية ٣/ ٢٨٦) ، وهذا الأثر أخرجه أحمد فى مسنده (الفتح الربانى ٣٠٢/ ١٧) .



فإذا قلنا : إن اختلاط الرجال بالنساء الأجنبات عنهم ، عند الخروج من المساجد ، أو عند الطواف ، أو في الطرقات مكروه ، كان اختلاطهم بهن في ساحات الرقص ومنتدياته محرما ، لما في هذا من المفسد التي قد لا تتصور في غيره ، وإذا كان الاختلاط عند الخروج من المساجد أو عند الطواف أو في الطرقات أو الأسواق محرما ، كان الاختلاط في أماكن الرقص أشد حرمة .

وإنه لمن الديانة والنفاق ، أن يقيم الرجل محفلا ، يدعو إليه الرجال والنساء للمماذاة <sup>(١)</sup> والرقص ، فقد روى عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الغيرة من الإيمان ، وإن المذاة من النفاق ، والمذاة الديوث " <sup>(٢)</sup> ، فمن يدعو الرجال والنساء إلى موضع ، ليماذي بعضهم بعضا ، ويرقص بعضهم مع بعض ، فقد اتصف بصفة من صفات المنافقين ، وهي الديانة ، وخلع عن نفسه صفة من صفات المؤمنين ، وهي الغيرة على حرمة الله تعالى ، ولا يخلق بمسلم أن يتصف بصفة من صفات المنافقين ، أو أن يخلع عن نفسه صفة من صفات المؤمنين ، ومن يفعل هذا فهو قمين بغضب الله تعالى ،

---

(١) المذاة : قال أبو عبيد : هو أن يجمع الرجل بين الرجال والنساء ، ثم يخليهم يماذي بعضهم بعضا (مختار الصحاح / ٥٩٥ - مذى ) .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه مرسلا من حديث عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم ، وموصولا من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن أبي سعيد ، ورواه أبو عبيد مرسلا من حديث داود بن قيس عن زيد بن أسلم ، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه مرسلا من حديث معمر عن زيد بن أسلم ، وفيه " إن البذاء من النفاق ، والبذاء : الديوث " وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد موصولا بلفظه ، وقال : رواه البزار ، وفيه مرجوم وثقة النسائي وضعفه ابن معين ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، وذكره السيوطي في الجامع الصغير من حديث أبي سعيد بلفظ : " الغيرة من الإيمان ، والمرء من النفاق " ، وقال : أخرجه البزار في زوائده والبيهقي في شعب الإيمان ، ورمز له بالحسن . (السنن الكبرى ٢٢٦/١٠ ، مصنف عبد الرزاق ٤٠٩/١٠ ، مجمع الزوائد ٣٢٧/٤ ، الجامع الصغير ٧٧/٢) .

والحرمان من دخول الجنة ، كما جاء في حديث ابن عمر رضى الله عنهما  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ثلاثة لا يدخلون الجنة : العاق  
والديه ، والديوث ، ورجلة النساء ."

وإذا اجتمعت هذه الأمور المحرمة فى شئ ، كان محرما إتيانه ، فيحرم  
على المسلمين إتيان الرقص الجماعى ، أو غشيان الأماكن التى يكون فيها  
ذلك .

## خاتمة

### فى حكم تعليم الرقص واحترافه والمعاوضة عليه

رجحت فيما سبق أن الرقص يحرم إتيانه إلا إذا كان فى موطن سرور مباح ، فيباح للرجال الرقص بالرماح أو السيوف أو العصى أو ما شابهها فيه والرقص بها لا يفتقر إلى إنشاء معاهد لتعليم حركات الرقص ، وذلك لأنها حركات بسيطة لا تحتاج إلى تفنن أو تألق عند الإتيان بها ، ولما كان الرقص محرما بحسب الأصل - كما رجحت من قبل - فإن إنشاء المعاهد لتعليمه يعد طريقا إلى المحرم ، فيحرم إنشاءها لهذا الغرض ، ويترتب على القول بحرمة ذلك ، حرمة احترافه واتخاذها وسيلة للكسب ، ولهذا فلا تجوز الإجارة عليه ، لأنه معصية ، وهذه لا يتصور استحقاقها بعقد شرعى ، وإلا كان ما يستحق به المرء العقاب مضافا إلى الشرع ، وهذا لا يجوز بحال ، ولأن المنفعة المتحصلة من هذه الإجارة منفعة محرمة ، فلا تجوز الإجارة لاستيفائها ولا تقابل بعوض ، ولا يجوز كذلك بيع الشرائط التى سجل عليها صور الرقص ، إذا روعى فى تقدير ثمنها ما صور عليها ، ولا يجوز ابتياعها لمشاهدة ما عليها من صور الرقص ، لأنه عقد على معصية الله تعالى ، فلا يصح ، شأنه فى هذا شأن كل ما يقصد به الحرام .

## ملحق بشأن الفتوى الصادرة من دار الإفتاء المصرية فى حكم الرقص

" لا يشتبه مسلم فى دار الإسلام فى أن الرقص الافرنجى المعروف الذى يشترك فيه الرجل والمرأة ، محرم شرعا ، معلومة حرمة من الدين بالضرورة والبداهة ، وأن كلا من المرأة التى ترقص مع أجنبى عنها ، والرجل الذى يرقص مع أجنبية عنه ، آثم بارتكابه لهذا الفعل ، ومستحق لما أعدة الله للفاسقين الظالمين لأنفسهم ، المجترئين على ربهم ، فى العقوبة فى الدنيا والآخرة ، كما أن الرجل الذى يرقص مع امرأته على مرأى من الناس ، مرتكب لهذا الإثم ولهذه المعصية ، وفاسق بذلك ظالم لنفسه ، مجترئ على ربه ، مستحق للعقوبة المذكورة ، وهذه قضايا معلومة بداهة من الدين ، لا تحتاج الى إقامة برهان عليها ، ومن يرضى بها سواء أكان حاضرا وقت ارتكابها أم لم يكن حاضرا آثم كذلك ، لأن الرضا بالمعصية معصية ، كما أن الرضا بالكفر كفر ، ومن قدر على تغيير هذا المنكر ، وإزالته ، ولم يغيره فهو آثم ، وقد حرم الله سبحانه وتعالى ما هو أقل من ذلك فسادا ، وأقل منه فحشا وقبحا ، فكيف لا يحرم هذه المنكرات ولاينهى عنها ، والعقل الراجح والفطرة السليمة ، التى لم تنسد بالشهوة ولا باتباع الهوى ، يستبجان هذا الفعل الشنيع وينفران منه ومن مرتكبه ، سواء أكان ذلك مع أجنبية أم مع غير أجنبية ، وقد جاء فى السنة أن المرأة إذا خرجت من بيتها متعطرة فهى زانية <sup>(١)</sup> ، فكيف بامرأة تخرج متعطرة متجلمة متبرجة ، تختلط بأجنبى عنها هذا الاختلاط ، أو تعمل هذا مع زوجها على مرأى من الناس ، ويرضى لها

---

(١) ذلك ما روى عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "أبما امرأة استعطرت ، ثم مرت على القوم ليجدوا ريحها فهى زانية " ، أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه ، وأحمد فى مسنده ، وأبو داود والترمذى والدارمى والنسائى فى سننهم ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح ، وسكت عنه أبو داود والنسائى . (صحيح ابن خزيمة ٩١/٣ ، الفتح الربائى ٣٠٣/١٧ ، سنن أبى داود ٧٩/٤ ، سنن الترمذى ١٩٤/٤ ، سنن الدارمى ٢٧٩/٢ ، سنن النسائى ١٥٣/٨) .



زوجها أن يروها وهي تتحرك معه هذه الحركات ، المثيرة لقوى الشر في النفوس ، لاشك أن هذا من الديانة التي لا يدخل صاحبها الجنة ، وفي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله سبحانه وتعالى لما خلق الجنة قال : وعزتي وجلالي لا أدخلنك بخيل ولا كذاب ولا ديوث " ، وقد فسر الديوث : بأنه من لاغيرة له ، هذا وقد ذكر العلامة ابن القيم في كتابه الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، فصلا بين فيه أنه يجب على ولي الأمر أن يمنع اختلاط الرجال بالنساء في الأسواق ومجامع الرجال ، وذكر فيه أن تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال أصل كل بلية وشر ، ومن أعظم أسباب نزول العقوبة العامة ، كما أنه من أسباب فساد الأمور العامة والخاصة ، وسبب لكثرة الفواحش والزنا <sup>(١)</sup>.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ،  
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ومن آمن به وسلك  
سبيله إلى يوم الدين .

---

(١) فتوى رقم ٦١٩ من الفتاوى الإسلامية الصادرة من دار الإفتاء المصرية ١٢٩١/٤ -  
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - ١٤٠١هـ - إفتاء فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم  
في رمضان ١٣٦٢هـ.

## ثبت بأهم المصادر الواردة في البحث

أولا : القرآن الكريم :

ثانيا : كتب التفسير وأحكام القرآن :

- ١- أحكام القرآن : محمد بن عبد الله (ابن العربي) . دار الجيل . بيروت .
- ٢- تفسير القرآن العظيم : إسماعيل بن كثير القرشي . مطبعة عيسى الحلبي . القاهرة .
- ٣- التفسير الكبير : فخر الدين الرازي . دار الكتب العلمية . طهران .
- ٤- جامع البيان في تفسير القرآن : محمد بن جرير الطبري . دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت .
- ٥- الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد القرطبي . مطبعة دار الكتب المصرية .
- ٦- فتح القدير : محمد بن علي الشوكاني . دار إحياء التراث العربي . بيروت .
- ٧- الكشف : محمود بن عمر الزمخشري . المطبعة العامرة الشرفية . مصر .

ثالثا : كتب السنن والآثار وشروحهما :

- ١- الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان : رتبة علاء الدين بن بلبان الفارسي . دار الكتب العلمية . بيروت .
- ٢- إرشاد الساري : أحمد بن محمد القسطلاني . المطبعة الأميرية . بولاق مصر .
- ٣- الجامع الصغير : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . مطبعة عيسى الحلبي .
- ٤- سبل السلام : محمد بن إسماعيل الصنعاني . دار الجيل . بيروت .
- ٥- السراج الوهاج : صديق بن حسن القنوجي . مطابع الدوحة الحديثة . قطر .
- ٦- سنن الترمذي : محمد بن عيسى بن سورة السلمي . مطابع الدوحة الحديثة . حمص .

- ٧- سنن الدارقطني : على بن عمر الدارقطني . دار المحاسن . القاهرة .
- ٨- سنن الدارمي : عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي . دار إحياء السنة النبوية .
- ٩- سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث السجستاني . المكتبة العصرية . بيروت .
- ١٠- السنن الكبرى : أحمد بن الحسين بن علي البيهقي . مجلس دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد .
- ١١- سنن ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني . دار الفكر العربي . بيروت .
- ١٢- سنن النسائي : أحمد بن شعيب بن بحر النسائي . مكتبة مصطفى الحلبي .
- ١٣- شرح الزرقاني على الموطأ : محمد بن عبد الباقي الزرقاني - المطبعة الخيرية . القاهرة .
- ١٤- شرح النووي على صحيح مسلم : يحيى بن شرف النووي . مطبوع على هامش إرشاد الساري . طبع المطبعة الأميرية .
- ١٥- صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم . عالم الكتب . بيروت .
- ١٦- صحيح ابن خزيمة : محمد بن إسحاق بن خزيمة . المكتب الإسلامي . بيروت .
- ١٧- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج النيسابوري . دار إحياء التراث العربي . بيروت .
- ١٨- عمدة القاري : محمود بن أحمد العيني : مطبعة مصطفى الحلبي .
- ١٩- فتح الباري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . المطبعة السلفية . القاهرة .
- ٢٠- الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد بن حنبل : رتبة أحمد بن عبد الرحمن البنا . دار الشهاب . القاهرة .
- ٢١- فيض القدير شرح الجامع الصغير : عبد الرؤوف المناوي . دار المعرفة . بيروت .
- ٢٢- مجمع الزوائد : علي بن أبي بكر الهيثمي . مكتبة القدسي . القاهرة .

- ٢٣- المستدرك : محمد بن عبد الله الحاكم . مكتبة المطبوعات الإسلامية . حلب .
- ٢٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل . المكتب الإسلامي . بيروت .
- ٢٥- المصنف : أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني . المكتب الإسلامي . بيروت .
- ٢٦- نصب الراية : عبد الله بن يوسف الزيلعي . دار الحديث . القاهرة .
- ٢٧- نيل الأوطار : محمد بن علي الشوكاني . المكتبة التوفيقية . القاهرة .

#### رابعاً : كتب أصول الفقه وقواعده الكلية :

- ١- الإحكام في أصول الأحكام : علي بن أبي علي بن محمد الأمدى : دار الكتب العلمية . بيروت .
- ٢- إرشاد الفحول : محمد بن علي الشوكاني . مطبعة مصطفى الحلبي . القاهرة .
- ٣- قواعد الأحكام : عز الدين بن عبد السلام . دار الشرق للطباعة .
- ٤- المستصفي : محمد بن محمد الغزالي . المطبعة الأميرية . القاهرة .

#### خامساً : كتب الفقه الإسلامي :

##### أ - كتب الفقه الحنفي

- ١- البحر الرائق : زين الدين بن نجيم الحنفي . دار المعرفة . بيروت .
- ٢- بدائع الصنائع : أبو بكر بن مسعود الكاساني . مطبعة الإمام . القاهرة .
- ٣- الدر المختار : محمد علاء الدين الحصكفي ، وحاشية رد المحتار عليه : محمد أمين بن عابدين . دار الكتب العلمية . بيروت .
- ٤- الفتاوى الهندية : جماعة من علماء الهند . المطبعة الأميرية . بولاق .
- ٥- الهداية : برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني ، وشروحها : فتح القدير : كمال الدين محمد بن عبد الواحد (ابن الهمام) ، وتكملة فتح القدير (نتائج الأفكار) : شمس الدين أحمد ، المعروف بقاضي زادة ، والعناية : محمد بن محمود البابرتي ، وحاشية سعدى جلبى على العناية . المطبعة الأميرية ، ومطبعة دار إحياء التراث العربى . بيروت .



ب- كتب الفقه المالكي :

- ١- التاج والإكليل : محمد بن يوسف العبدري (المواق) . مطبوع بهامش مواهب الجليل للخطاب . ط ٢ ، ١٣٩٨ هـ .
- ٢- شرح منح الجليل : الشيخ محمد عlish : مكتبة النجاح . ليبيا .
- ٣- كفاية الطالب الرباني : علي بن خلف المنوفي (أبو الحسن) وبهامشه : حاشية الشيخ علي الصعيدي العدوي على الشرح المذكور . دار الفكر . بيروت .
- ٥- مواهب الجليل : محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الخطاب) . ط ٢ ، ١٣٩٨ هـ .

ج - كتب الفقه الشافعي :

- ١- حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح منهج الطلاب للنووي . المكتبة التجارية . القاهرة .
- ٢- زاد المحتاج : عبد الله بن حسن الكوهجي . إدارة إحياء التراث . الدوحة .
- ٣- كف الرعاع : أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي . دار الشعب . القاهرة .
- ٤- كفاية الأخيار : أبو بكر بن محمد الحسيني الحصني . مطابع قطر الوطنية .
- ٥- المجموع : يحيى بن شرف النووي . مطبعة التضامن الأخوي . القاهرة .
- ٦- مغنى المحتاج : محمد بن أحمد الشرييني الخطيب . المكتبة التجارية . القاهرة .
- ٧- نهاية المحتاج : محمد بن أحمد بن حمزة الرملي ، وحاشية علي بن علي الشبراملسي عليه . مطبعة مصطفى الحلبي .

د - كتب الفقه الحنبلي :

- ١- أحكام النساء : عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي . دار الكتب العلمية . بيروت .
- ٢- رسائل ابن تيمية : أبو العباسي أحمد بن تيمية . مكتبة صبيح .

- ٣- الفروع : محمد بن مفلح المقدسى . عالم الكتب . بيروت .
- ٤- كشف القناع : منصور بن يونس بن إدريس البهوتى : مكتبة النصر الحديثة . الرياض .
- ٥- المعنى : موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى : عالم الكتب بيروت .
- ٦- نيل المأرب : عبد القادر بن عمر الشيبانى . مكتبة الفلاح . الكويت .

#### هـ - كتب الفقه الظاهرى :

- المحلى : على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى . دار التراث . القاهرة .

#### و - كتب الفقه المقارن :

- ١- أحكام العورة فى الفقه الإسلامى : أ.د. عبد الفتاح محمود إدريس . دار النهضة العربية . القاهرة .
- ٢- حكم الغناء والمعازف فى الفقه الإسلامى : أ.د. عبد الفتاح محمود إدريس . الطبعة الثانية . دار النهضة العربية . القاهرة .

#### سادسا : كتب التصوف والآداب والسياسة الشرعية :

- ١- إتحاف السادة المتقين : محمد بن محمد الحسينى الزبيدى . دار إحياء التراث العربى . القاهرة .
- ٢- الأحكام السلطانية : على بن محمد بن حبيب الماوردى : دار الكتب العلمية . بيروت .
- ٣- إحياء علوم الدين : محمد بن محمد الغزالى . دار الغد العربى . القاهرة .
- ٤- تلبس إبليس : عبد الرحمن بن على بن محمد الجوزى . دار الكتب العلمية . بيروت .
- ٥- الطرق الحكمية : محمد بن أبى بكر الزرعى (ابن قيم الجوزية) . دار الكتب العلمية . بيروت .

#### سابعاً : كتب اللغة :

- ١- تاج العروس : محمد مرتضى الزبيدي . دار ليبيا للنشر والتوزيع .  
بنغازي .
- ٢- الفائق في غريب الحديث : محمود بن عمر الزمخشري . مطبعة  
عيسى الحلبي .
- ٣- القاموس المحيط : محمد بن يعقوب الفيروز آبادي . مؤسسة الحلبي  
وشركاء . القاهرة .
- ٤- لسان العرب : محمد بن جلال الدين (ابن منظور الإفريقي) . دار  
صادر . بيروت .
- ٥- مختار الصحاح : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي . مطبعة  
عيسى الحلبي .
- ٦- النهاية في غريب الحديث والأثر : المبارك بن محمد الجزري (ابن  
الأثير) . المكتبة العلمية . بيروت .

#### ثامناً : الموسوعات العلمية :

- ١- الموسوعة الثقافية : وضع مجموعة من العلماء بإشراف د. حسين  
سعيد . مطابع دار الشعب . القاهرة .
- ٢- الموسوعة العربية الميسرة : وضع مجموعة من العلماء ، بإشراف  
محمد شفيق غربال . دار نهضة لبنان للطباعة والنشر . بيروت .

## الفهرس التفصلى للبحث

٦	مقدمه :	فى حقيقه الرقص وتاريخه وأنواعه .
٩	المبحث الأول :	حكم مجرد الرقص .
٣٥	المبحث الثانى :	حكم الرقص الفردى والزوجى والجماعى .
٣٦	المطلب الأول :	حكم الرقص الفردى .
٣٦	الفرع الأول :	حكم إبداء المرأة عورتها .
٤٤	الفرع الثانى :	حكم النظر إلى عورة أجنبية مشتتاه .
٤٩	المطلب الثانى :	حكم الرقص الزوجى والجماعى .
٤٩	الفرع الأول :	حكم الرقص الزوجى .
٥٠	المقصد الأول :	حكم رقص الزوج مع زوجته .
٥٢	المقصد الثانى :	حكم رقص الرجل مع الأجنبية عنه .
٦٠	الفرع الثانى :	حكم الرقص الجماعى
	خاتمة :	فى حكم تعليم الرقص ، واحترافه ، والتكسب به ، والمعاوضة عليه .
٦٩	ملحق بشأن :	الفتوى الصادرة من دار الافتاء المصرية
٧٠		فى حكم الرقص .
٧٢		ثبت بأهم المصادر الواردة فى البحث .
٧٨		الفهرس التفصلى للبحث .



رقم الايداع ١١٤٥٢ / ٩٦

الترقيم الدولى : I.S.B.N.

977-19-2002-2

- تطلب مؤلفاتنا من المكتبات الكبرى بالقاهرة ومنها :
- أ - دار النهضة العربية ٢٢ ش عبد الخالق ثروت . ت : ٣٩٢٦٩٣١
- ب - مكتبة النهضة المصرية ٩ ش عدلى . ت : ٣٩١٠٩٩٤
- ج - دار حراء ٢٣ ش شريف . ت : ٣٩٢٨٩٦٢
- د - المكتبة الأزهرية للتراث ٩ درب الأتراك خلف الأزهر . ت : ٥١٢٠٨٤٧
- هـ - مكتبة مديولى ٦ ميدان طلعت حرب . ت : ٥٧٥٦٤٢١
- و - مكتبة وهبة ١٤ ش الجمهورية - عابدين . ت : ٣٩١٧٤٧٠
- ز - دار الكتاب الجامعى ٨ ش سليمان الحلبي . ت : ٩٨٦٥٤١
- ح - مكتبة الإيمان ٤ ش أحمد سوكارنو العجوزة  
ت : ٢٤٥٢٣٠٢ - ٢٤٦٩٦٣٩ فاكس : ٣٠٣٢٢٧٨
- ط - مكتبة الإعلام - ١٠ ش ابن هانى الأندلسى المنطقة الاولى  
مدينة نصر . ت : ٢٦٠٠٧٣١
- ى - الدار المصرية للكتاب - ١٢ ش مصطفى النحاس - مدينة نصر .  
ت : ٤٠١٢٥٩٢ - ٢٦٣٤٢٥١



## المؤلف في سطر

### الاسم والمواضع :

د. عبدالفتاح محمود إدريس ، ولد بقرية على محمود ، كفر الشيخ ، ١٩٥٠ م .

### المؤهلات العلمية :

حصل على ليسانس الشريعة والقانون من كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر بالقاهرة مع مرتبة الشرف عام ١٩٧٦ ، ثم حصل على درجة الماجستير في الفقه المقارن من الكلية السابقة بتقدير ممتاز عام ١٩٨١ ، ثم حصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من نفس الكلية بمرتبة الشرف الأولى عام ١٩٨٤ م .

### المواضع التي عمل بها :

كلفته جامعة الأزهر بالعمل معيدا بقسم الفقه المقارن ، بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة ١٩٧٧ م ، ثم عمل مدرسا مساعدا بهذا القسم ١٩٨١ ، ثم مدرسا ١٩٨٥ ، ثم أستاذا مساعدا به ١٩٩٠ ، ثم أستاذا ١٩٩٦ .  
تولى تدريس الفقه الإسلامي وأصوله لطلاب وطالبات جامعة الأزهر وغيرها .  
شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية والأنشطة الثقافية المختلفة .

### مؤلفاته العلمية :

له عدة مؤلفات في مجال الفقه المقارن ، طبع منها ما يلي :

- ١ - حكم الغناء والمعارف في الفقه الإسلامي .  
\* الطبعة الثانية \*
- ٢ - موقف الشريعة الإسلامية من الرقص .
- ٣ - حكم التدخين بالمحرمات في الفقه الإسلامي .
- ٤ - قضايا طبية من منظور إسلامي .
- ٥ - الإجهاض من منظور إسلامي .
- ٦ - مواد نجسة في الغذاء والدواء .
- ٧ - الرخص المتعلقة بالمرض في الفقه الإسلامي .  
\* الطبعة الثانية \*
- ٨ - أحكام العورة في الفقه الإسلامي .  
\* مجلدان \*
- ٩ - حكم ولاية الفاسق .
- ١٠ - القضاء بالإيمان والتكول .
- ١١ - ما ينفع الأموات من سعي الأحياء .
- ١٢ - إحياء الأموات كسبب للملك .
- ١٣ - التبراس في الشفعة والرهن والحوالة والميراث .
- ١٤ - النقيس في فقه العبادات .